



الجمعية السعودية للإعلام والاتصال
Saudi Association for Media & Communication

المجلة العربية

الإعلام والاتصال

دورية متخصصة محكمة تعنى بأبحاث الإعلام والاتصال

دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي الصحي
لدى السعوديين حول مرض السكري

مواقع التواصل الإلكتروني ورأس المال الاجتماعي
في المجتمع السعودي

انجاهات الصحافة الأردنية نحو أزمة نناج
الثانوية العامة الدورة الشنوية / 2010م

الوعي المعلوماتي لدى القائمين بالاتصال في
القطاع الإعلامي

خطاب "الأزمة المالية العالمية" في الصحافة
العربية: الإخراج والنمثلة

المجلة العربية للإعلام والاتصال

تصدر عن



الجمعية السعودية للإعلام والاتصال
Saudi Association for Media & Communication

العدد العاشر

نوفمبر ٢٠١٣م - ذو الحجة ١٤٣٤هـ



قواعد النشر في المجلة :

١. المجلة العربية للإعلام والاتصال، دورية علمية محكمة متخصصة بالبحوث والدراسات في مجالات الإعلام والاتصال الإنساني بمختلف فروعها.
٢. تصدر المجلة عن الجمعية السعودية للإعلام والاتصال بجامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٣. تنشر المجلة البحوث والدراسات والمقالات العلمية وملخصات الرسائل العلمية، ومراجعات الكتب في كافة فروع الإعلام والاتصال.
٤. تخضع جميع المواد المقدمة للمجلة للتحكيم العلمي المتخصص.
٥. تقبل البحوث والدراسات للنشر بالمجلة، وفقاً لقواعد النشر التالية:
- أ- أن يكون البحث مكتوباً بلغة عربية سليمة، وتقبل الأبحاث باللغة الانجليزية في القضايا الإعلامية التي تتطلب ذلك.
- ب- أن يكون البحث أو الدراسة في أحد مجالات وفروع الإعلام والاتصال.
- ت- أن يعتمد الباحث الأسس العلمية في كافة خطواته وأن يتبع قواعد التوثيق العلمي المستخدمة بالمجلة.
- ث- ألا تزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن خمسين صفحة.
- ج- ألا يكون قد سبق نشره.
- ح- لا تعاد المواد العلمية المقدمة لأصحابها، سواء نشرت أم لم تنشر.
- خ- أن يعد الباحث ملخصاً لبحثه في حدود ٤٠٠ كلمة باللغة العربية إذا كان البحث باللغة الإنجليزية، وباللغة الانجليزية إن كان البحث باللغة العربية.
- د- أن يقدم الباحث ثلاث نسخ من بحثه للمجلة.
- ذ- ترسل للباحث عشر نسخ من العدد المشارك فيه، وعشرين مستلة من بحثه أو دراسته.
- ٦- البحوث والدراسات المنشورة بالمجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية، ويتحمل مؤلفوها المسؤولية كاملة عن صحة ودقة المعلومات والاستنتاجات.
- ٧ - توجه الرسائل والاستفسارات إلى رئيس هيئة التحرير.

قواعد التوثيق العلمي:

ترصد المراجع والهوامش في نهاية البحث أو الدراسة بأرقام متسلسلة حسب تسلسل الإشارة إليها في ثنايا البحث أو الدراسة، وهي الطريقة المسماة «الهوامش الأخيرة End Notes»، الذي تعتمد عليه دورية الصحافة والإعلام Journalism & Mass Communication Quarterly، ودورية معلم الصحافة والإعلام Journalism & Mass Communication Educator، وبعض المجلات العربية.

أمثلة للإشارات للمراجع العربية :

الإشارة الأولى للمرجع :

كتاب :

١. اسم المؤلف (الأول فالثاني فالعائلة) فاصلة، عنوان الكتاب فتح قوس (مدينة النشر نقطتين : الناشر فاصلة، سنة النشر إغلاق قوس) فاصلة، رقم الصفحة مسبقاً بـ ص أو ص ص.

مثال :

- علي عبد الرحمن العلي، الإعلام في عصر العولمة، (الرياض: العبيكان للطباعة والنشر، ٢٠٠٥)، ص ٢٣.

بحث في دورية :

- اسم المؤلف (الأول فالثاني فالعائلة) فاصلة، فتح علامة تنصيص «عنوان البحث أو الدراسة إغلاق التنصيص، فاصلة، اسم الدورية ورقم المجلد إن وجد فتح قوس (الشهر أو الفصل والسنة إغلاق قوس) نقطتين: أرقام الصفحات التي يشغلها كامل البحث فاصلة، رقم صفحة الإشارة أو صفحاتها إن وجدت مسبوقة بـ ص أو ص ص.

مثال :

١. علي عبد الرحمن العلي، «الصحافة في عصر العولمة»، المجلة العربية للإعلام والاتصال، العدد الأول، (نوفمبر ٢٠٠٥م) : ٢٥ - ٣٠، ص ٣٣.

الإشارة الثانية التالية مباشرة :

(تطبيق في حالة الكتب والبحوث)

٢. المرجع السابق فاصلة، رقم الصفحة أو الصفحات، إن وجد، مسبقاً بـ ص أو ص ص.

مثال :

٣. المرجع السابق، ص ص ٢٢-٢٤.

الإشارة الثانية وما بعدها

(في حالة عدم ورودها مباشرة)

١. اسم العائلة للمؤلف فاصلة، رقم الصفحة أو الصفحات، إن وجد، مسبقاً بـ ص أو ص ص.

مثال :

٢. العلي، ص ٢٣.

وفي حالة وجود أكثر من مرجع للمؤلف نفسه سبقت الإشارة إليهما :

٣. اسم عائلة المؤلف فاصلة، الكلمة الأولى من العنوان أ، جزء منه متبوعاً بثلاث نقاط داخل تنصيص «...» فاصلة، رقم الصفحة أو الصفحات مسبقاً بـ ص أو ص ص.

مثال :

٣. العلي، «الإعلام...»، ص ٢٣.

الإشارة للمراجع الأجنبية :

يستخدم الأسلوب المتبع نفسه في دورية الصحافة والإعلام Journalism & Mass Communication Quarterly، التي تصدرها جمعية تعليم الإعلام والصحافة الأمريكية AEJMC.

نبذة عن الجمعية

تأسست الجمعية السعودية للإعلام والاتصال في ٢٢ / ١٢ / ١٤٢١ هـ وفقاً للقرار رقم ٢١٠٩ / أ الصادر عن وزارة التعليم العالي. وهي جمعية علمية متخصصة في مجال الإعلام والاتصال ومقرها جامعة الملك سعود بالرياض.

وعقد الاجتماع التأسيسي الأول للجمعية العمومية في جامعة الملك سعود بتاريخ ٢٢ / ١١ / ١٤٢٢ هـ الموافق ٥ / ٢ / ٢٠٢٢ م، وانتخب خلاله أول مجلس إدارة للاضطلاع بأعباء ومسؤوليات الجمعية. وتهدف الجمعية إلى ما يلي:

- تنمية الفكر العلمي في مجال الإعلام والاتصال والعمل على تطوير هذه العلوم والاختصاصات.

- إجراء الدراسات والبحوث المتخصصة في مختلف مجالات الإعلام في المملكة العربية السعودية.

- التواصل العلمي والمهني بين الأكاديميين الإعلاميين والقائمين على شؤون الإعلام في المملكة.

- مد جسور التعاون بين الجمعية ومثيلاتها من الجمعيات والهيئات العلمية في الخارج.

- تطوير الأداء وتبادل الخبرات الإعلامية المحلية والعربية والدولية.



الجمعية السعودية للإعلام والاتصال
Saudi Association for Media & Communication

أعضاء مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. علي شويل القرني

نائب رئيس مجلس الإدارة

د. عبد الله بن ناصر الحمود

الأعضاء

أمين المجلس

د. عبد الملك بن عبد العزيز الشلهوب

أمين المال

د. عبد الرحمن بن عبد الله العتيبي

د. نايف بن ثنيان آل سعود

د. عبدالله بن موسى الطايير

د. سفران سفر المقاطي

أ. عبدالله أحمد الأفندي

أ. محمد ناصر الأسمرى

عنوان الجمعية

المملكة العربية السعودية - الرياض

جامعة الملك سعود - قسم الإعلام

هاتف: ٤٦٧٥٣٧٨ - ٤٦٧٩٧١٧

البريد الإلكتروني
info@samc.org.sa
www.samc.org.sa

دورية متخصصة محكمة تعنى
بأبحاث الإعلام والاتصال
تصدر عن
الجمعية السعودية للإعلام والاتصال
العدد العاشر
نوفمبر ٢٠١٣م - ذو الحجة ١٤٣٤هـ

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عبدالرحمن بن حمود العناد

نائب رئيس هيئة التحرير
أ.د. سعيد بن علي آل ثابت

عضو
أ.د. فهد بن عبدالعزيز العسكر

عضو
أ.د. عثمان بن محمد العربي

عضو
د. حمزة بن أحمد بيت المال

مدير التحرير
د. عبدالله بن عبدالعزيز الحسين

جميع المراسلات
ترسل باسم رئيس هيئة التحرير
على العنوان التالي:

ص.ب. ٢٤٥٦ الرياض ١١٤٥١
هاتف: ٢٠٥٢٥٨٠ - ٤٦٧٥٣٧٨
فاكس: ٢٠٥٢٥٨١ - ٤٦٧٩٧١٧

البريد الإلكتروني
majalatsamc@gmail.com
www.samc.org.sa

تقديم

9

دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي
الصحي لدى السعوديين حول مرض
السكري

11

د. عبد الملك بن عبدالعزيز الشلهوب

مواقع التواصل الإلكتروني ورأس المال
الاجتماعي في المجتمع السعودي

79

د. علاء عبد المجيد الشامي

اتجاهات الصحافة الأردنية نحو أزمة
نتائج الثانوية العامة الدورة الشتوية /
2010م

145

د. علي نجادات

الوعي المعلوماتي لدى القائمين
بالإتصال في القطاع الإعلامي

197

د. عزة فاروق جوهري - د. دينا أحمد عرابي

خطاب "الأزمة المالية العالمية" في
الصحافة العربية: الإخراج والتمثّل

269

د. منصور مبارك ميفري - د. ناصر عبدالله الفالي



الجمعية السعودية للإعلام والاتصال
Saudi Association for Media & Communication

المجلة العربية
للإعلام والاتصال

تقديم

قامت إدارة التحرير بالمجلة بعمل احصاءات تفصيلية حول الأبحاث والدراسات التي نشرت في المجلة منذ صدور العدد الأول منها في نوفمبر ٢٠٠٥م، وحتى العدد العاشر (الحالي)، وقد وضعناها في مطلع هذا العدد، ويتضح منها أن المجلة نشرت ٤٥ بحثاً، أي بمعدل خمسة أبحاث في كل عدد، وأن مجموع ما ورد للمجلة من أبحاث تجاوز ٧٠ بحثاً ودراسة، بعضها لا زال يخضع لإجراءات التحكيم، وبعضها تم الاعتذار عن نشره بناء على تقارير المحكمين. وبينت الإحصاءات تنوع جنسيات الباحثين والباحثات من عدد من الدول العربية، وتفوق عدد الأبحاث التي تناولت موضوعات الإعلام الجديد، فوسائل الإعلام، فالصحافة، ثم بقية الموضوعات، وذلك يعكس التنوع الموضوعي والمنهجي واهتمامات الباحثين الإعلاميين العرب التي تحرص المجلة على تشجيعهم ونشر إنتاجهم العلمي.

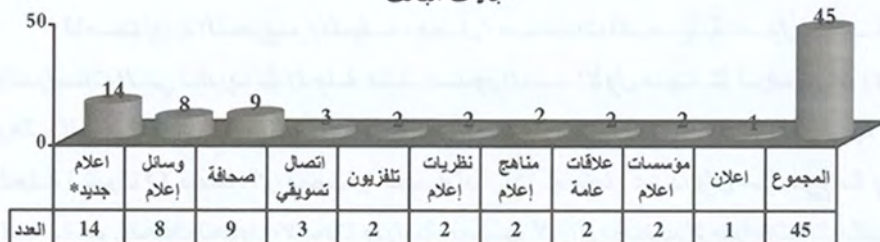
أما موضوعات أبحاث هذا العدد فتمثل استمراراً للتنوع الحاصل في الإعداد السابقة، فالبحث الأول يتناول دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي الصحي حول مرض السكري في المملكة، والثاني يناقش مواقع التواصل الإلكتروني ورأس المال الاجتماعي في المجتمع السعودي، في حين ينقلنا البحث الثالث إلى الأردن وفيه تحليل للصحافة الأردنية وتناولها أزمة نتائج الثانوية العامة في الدورة الشتوية لعام ٢٠١٠م، أما البحث الرابع فتعرض للقائمين بالاتصال واستهدف معرفة واقع الوعي المعلوماتي ومستواه لدى القائمين بالاتصال في القطاع الإعلامي الصحفي، وتم ذلك بدراسة عينة في ست مؤسسات صحفية بالمملكة، وتناول البحث الخامس الأزمة المالية العالمية من خلال دراسة كيفية وكيفية لنماذج من الكتابة الصحفية العربية حول هذا الحدث

رئيس هيئة التحرير

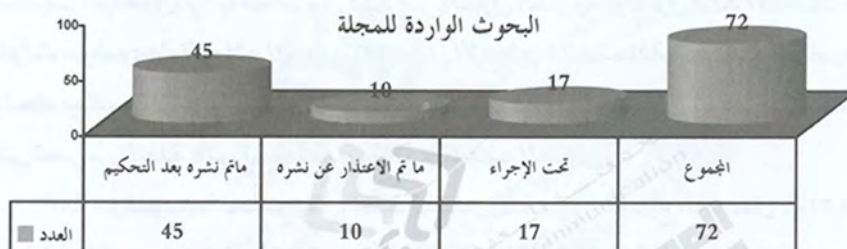
أ. د. عبدالرحمن بن حمود العنادر

مجالات البحوث المنشورة بالمجلة منذ صدور العدد الأول نوفمبر ٢٠٠٥ وحتى العدد
العاشر نوفمبر ٢٠١٣ وخصائص الباحثين

مجالات البحث



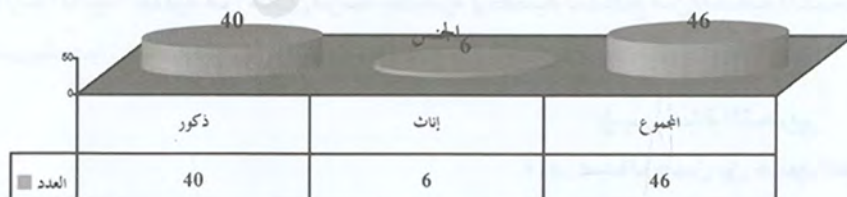
البحوث الواردة للمجلة



الجنسية



الجنس



خطاب "الأزمة المالية العالمية" في الصحافة العربية: الإخراج والنمط

د. منصور مبارك ميغري - د. ناصر عبدالله الفالي

أستاذ مشارك - أستاذ مشارك

جامعة الملك سعود - جامعة الملك سعود

المملكة العربية السعودية - المملكة العربية السعودية

ملخص

يتناول البحث موضوع "الأزمة المالية العالمية" في نماذج ممثلة من الكتابة الصحفية العربية في فترة تمتد على خمسة أسابيع من بداية تشكّل الخطاب حول هذا الحدث. ويعتمد على آليات التحليل الكمي والكيفي مستهدفًا الكشف عن طرائق إخراج الخطاب الصحفي العربي لعناصر الأزمة وعن أنواع الخطابات التي تشكّلت داخله وعمّا عبّرت عنه من استراتيجيات التمثيل المعرفي والاستعاري وما حملته من وجهات النظر الصريحة أو الضمنية حول هذا الحدث الذي ملأ الدنيا وشغل الناس.

المجلة العربية
للإعلام والاتصال

مقدمة:

هذه الورقة محاولة لدراسة موضوع الخطاب حول "الأزمة الماليّة العالميّة" في الصحافة العربيّة. والأزمة الماليّة العالميّة حدث تمكّن في المشهد الإعلامي الكوني الراهن وسيطر عليه ولا زال. ولها بهذا الاعتبار مرادفات ومواردات تشاركها أو تقاربها في درجة التواتر في الخطاب الإعلامي، من هذه المرادفات "الأزمة الاقتصاديّة العالميّة" و"أزمة الرهون العقاريّة" و"أزمة الائتمان" إلخ... (انظر الجدول عدد ١). وتشكل "الأزمة الماليّة العالميّة" بهذا المعنى ممتدّاً خطابياً رئيسياً من الممكن أن تضبط بصفة دقيقة بدايات تخلّقه في المشهد الإعلامي الراهن. ولكنّ ضبط مدى آثاره الخطابية ما تزال مسألة مرهونة بتطوّر "الأزمة" الفعلية في العالم، وبتطوّر تفاعل الخطاب الإعلامي مع متغيراتها الموضوعية من ناحية ومع متغيراته الذاتية من ناحية ثانية.

والخطاب الصحفي - الذي هو مجال هذه الدراسة - هو أكثر من مجرد النصّ الموجود في الصفحة، لأنّه مرتبط بموضوعات مهيمنة وأدوار مؤسّساتية ومصادر للمعلومات، أي باختصار بمنظومة مكونات متضامنة. فلا وجود لنصّ صحفي غير متصل بأدوار محددة وحدود بعينها. وتحليل الخطاب الصحفي هو بالضبط دراسة لما من أجله تستخدم اللغة في العلاقة الاجتماعيّة التي يؤسّسها عقد التواصل الإعلامي بين جهة إنتاج القول الصحفي والجمهور المتقبل لهذا القول^٢. وهو يستهدف استخراج مظاهر الاطراد المرتبطة بأهداف الخطاب. فالنوع الخطابي المشدود إلى مؤسّسة خطابية كالمؤسّسة الإعلاميّة أو السياسيّة أو الأكاديميّة يعرف من خلال أهدافه.

يتميّز خطاب "الأزمة الماليّة العالميّة" بأنّه خطاب كوني سواء اعتبرنا جهات إنتاجه أو قنوات توزيعه (وإذاعته) أو طبيعة الجمهور المتقبل له المستهلك لمادّته. وهو من هذه الناحية شبيه بالخطاب حول "انفلونزا الطيور" أو "الانحباس الحراري" و

مختلف عن موضوعات مثل "الحرب على غزة" أو الانتخابات الأمريكية "أو حتى "أحداث ١١ سبتمبر". فالخطاب حول الفئة الثانية من الأحداث ينطوي على قدر كبير من التباين الداخلي، ومن الحجاج والحجاج المضاد، باعتبار تعارض وجهات النظر بين الجهات المنتجة للخطاب والجهات المستهلكة له تعارضاً له حدود جغرافية سياسية وقومية وثقافية قابلة للتقسيم بقدر معقول من الوضوح. وليس الأمر على نفس الصورة في المجموعة الأولى. فالطابع "القذافي" الذي يسبغه الإعلام على مثل تلك الأحداث يترجم ميلاً لدى تغطية الأحداث إلى إبراز أشكال التفاعل بين الذات المؤثرة و المتأثرة وتهميش أشكال الصراع. فوصف الأزمة بالـ"العالمية" أو "الكونية" (وليس الرأسمالية أو الغربية أو الأمريكية إلخ...) يترك انطباعاً بأن مسؤولية الإنقاذ مشتركة وبأن التوضيحات ينبغي أن تكون من كل الأطراف.

نحاول هنا أن ندرس موضوع الخطاب حول "الأزمة المالية العالمية" في الصحافة العربية باستصحاب تقليدين في البحث يمثلهما المؤلفان:

يستند الأول إلى منظور علم اللغة الاجتماعي حيث الظواهر اللغوية ظواهر اجتماعية بالدرجة الأولى والخطاب فضاء للتفاعل الاجتماعي^٢، وحيث يسود منهج اختباري يعالج عينات واقعية من اللغة المستعملة ويهتم اهتماماً خاصاً بالتحليل الكمي الإحصائي. ويرتكز الثاني على المقاربة التداولية للظواهر اللغوية، وأساسها أن اللغة ليست فقط نظاماً لعقل الكون وتمثيله في ذهن المتكلم السامع، إنها فوق ذلك أداة عمل وتأثير. فحدث التلفظ، باعتباره الاسم الجامع لمجمل الأعمال التي ينجزها المتكلمون في اللغة وباللغة مكوّن وظيفي وسمّة مرتبطة بالشفرة اللغوية مسجلة في بنية اللغة ذاتها.

يتنزل البحث ضمن مجال معرفي موحد للمقاربتين اللغوية الاجتماعية والتداولية هو مجال "تحليل الخطاب" حيث السؤال الرئيسي هو: ما الوظائف التي تضطلع بها اللغة في الاستعمال الملموس، وما هي الآليات التي يحقق من خلالها الخطاب تلك الوظائف. ومفهوم الوظيفة هنا يتجاوز المقاربة اللغوية الشكلية التي تحصره بين

الوظيفتين الإبلاغية والمعرفية ومدارهما على تمثيل "المحتويات الفكرية" وتداولها بين طرفي الكلام، إلى مفهوم تفاعلي يعتبر التعبير عن العلاقات الاجتماعية والمواقف الذاتية من صميم ما يضطلع به الخطاب في الحياة الاجتماعية. ويمكن صياغة إشكالية البحث في الأسئلة الثلاثة الآتية:

١. كيف تشكلت الأزمة المالية في خطاب الصحافة العربية؟ وما هي الكيفية التي أخرج بها هذا الخطاب؟ وما الوظائف الاجتماعية التي ينشد تحقيقها؟
٢. كيف تمثلت الصحافة العربية الأزمة؟

٣. ما هي أنواع الخطابات حول الأزمة التي روجت لها هذه الصحافة؟ يراهن البحث فضلاً عن اقتراح أجوبة للأسئلة التي يطرحها، على توفير أساس موضوعي لما يمكن أن يقود إليه من نتائج. فالمطلوب هو أن يكون التحليل الكيفي مستنداً إلى أساس من التحليل الكمي يدعم صدقية النتائج. وسيلاحظ القارئ لا محالة أن منظور البحث يرجع في جانب كبير منه إلى فكرة التكامل بين التحليلين الكمي والكيفي، كما سيلاحظ أن أهم النتائج تحصل من مكافحة المعطيات الكمية بالجوانب الكيفية.

مفهوم الخطاب:

(١) الخطاب والنص

يتوارد مصطلح الخطاب Discourse في حقل البحوث اللغوية ضمن مجالي اللسانيات وتحليل الخطاب، مع مصطلح النص Text فيُبنى تقابل بين الخطاب والنص. أمّا النصّ فمتمتالية من الجمل المنسوقة وفق روابط لفظية ومعنوية قابلة للحصر، وحصرها وتصنيفها هو موضوع لسانيات النصّ. أمّا الخطاب فهو الحدث الذي يخرج النصّ من الإمكان المائل في قواعد اللغة إلى الوجود القائم في استعمال

الناس والذي تؤطره إحدائيات زمانية ومكانية ويوجهه غرض أو غاية سيق من أجلها الكلام.

وعليه فإن تحليل الخطاب لا يقف عند حد البنية السطحية للنصوص، إنما يتجاوزها إلى محاولته القراءة التأويلية للنص نحو استتطاق مختلف الرموز والإشارات التي يحيل إليها، أو ما يعبر عنه بما لم يقله النص أو ما سكت عنه. إنه يدرس العلاقة التي تجمع بين اللغة وأنماط الهيمنة الاجتماعية^٥. والسعي وراء علاقات ومنعطفات تلك الهيمنة هو ما جعل تحليل الخطاب يتخذ من الخطاب الإعلامي موضوعاً رئيسياً^٦.

(٢) الخطاب الصحفي:

يشير الخطاب الصحفي إلى الإنتاج اللغوي المكتوب الذي تضطلع به مؤسسة لغوية اجتماعية هي الجريدة، بمقتضى ما يسميه باتريك شارودو "عقد التواصل الإعلامي" *contrat de communication médiatique*^٧. ينشأ هذا العقد بين طرفين ويؤطره مقام اجتماعي لغوي ذو خصوصية.

أما طرفا العقد فهما منشئ الخطاب الصحفي والجمهور المستهلك لهذا الخطاب. وبينهما علاقة يصفها العقد صراحة^٨ بمفردات القصد إلى الإخبار عن الوقائع (أخبرك بأن الحادث الفلاني قد جدّ في الزمن ز والمكان م الخ...) وتفسيرها (حدث ما حدث على الصورة ص، وتبيّن أنّ أسبابه هي س) وإبداء الرأي فيها (بمقتضى العقد الذي بيننا أفيدك برأيي في الموضوع ض، وهو موضوع يُفترض أن يشغلك بحكم كونك طرفاً في العقد الأشمل الذي هو العقد الاجتماعي) وتوصف ضمناً بمفردات القصد إلى التأثير وعطف الرقاب الذي يبرّر المبادرة إلى أخذ الكلمة في كلّ عمل لغوي^٩.

أما المقام الاجتماعي اللغوي، فهو عبارة عن جهاز ينظّم إنتاج الخطاب ويتضمّن عدداً من الفاعلين، الذين يتداولون على أنماط أساسية من الأدوار، يحصرها شارودو في خمسة أنماط هي:^{١٠}

- البحث عن المعلومة: ويصل هذا الدور الصحيفة بمصادر الخبر.
- تقويم المعلومة، مما يفضي إلى عملية اختيار ما هو "جدير" بأن ينشر على الناس وفق معايير متعددة كأهمية المادة الإعلامية وخط التحرير ومقدار الحرية المتاحة، ودرجة التفاعل المتوقع من الجمهور.
- إبلاغ المعلومة، وهو ما يفرض إخراجاً خاصاً في ضوء المقاصد القائمة والآثار المراد إحداثها، بالتصرّف في طرق السرد والوصف، وفي كمّ المادة النصيّة وموضعها من العدد ومن الصفحة.
- التعليق على المعلومة، بإنتاج خطاب تفسيري ينظم العلاقات بين الأحداث والأقوال.
- إثارة النقاش، من خلال عرض وجهات نظر الفاعلين الاجتماعيين المختلفين حول الحدث الواحد.

ويضاف إلى الأدوار المذكورة أعلاه، معطيان موضوعيان آخران:

يخصّ الأول ما يفضي إليه إطراد إنتاج الخطاب الصحفي من تثبيت مجموعة من المعايير التواصلية التي تشكل نوعاً من "التعليمات الخطابية"¹¹ وتخصّ الطريقة التي يتصرّف بها الإعلامي في خطابه والهوية التي يجعلها لشريكه في عقد التواصل والموضوعات التي يخوض فيها.

وتخصّ الثانية الغاية الكامنة وراء هذا العقد. وهي في الحقيقة غايتان¹²: الأولى أخلاقية تتمثّل في الحاجة إلى نقل الأخبار، باسم قيم عليا كالديمقراطية أو خدمة المجتمع أو الصالح العام. وإذ تدعو مراعاة الغاية الأخلاقية إلى معالجة المادة الإعلامية بأكبر قدر ممكن من المصادقية، تدفع الغاية التجارية إلى معالجة المادة الإعلامية بما يحقق استمالة أكبر قدر ممكن من جمهور القراء.

• الخطاب الصحفي بين الوظيفة وأجناس الكتابة

من المجمع عليه القول بأنّ وظيفة الإخبار هي الوظيفة الأولية المنوطة بالخطاب الصحفي. وهذه الوظيفة مشتقة مباشرة من الغاية الأخلاقية الكامنة وراء عقد

التواصل الإعلامي.^{١٢} يوازي مركزية الإخبار في مستوى الوظائف أولية الخبر الصحفي في مستوى أجناس الكتابة الصحفية. وعلى نحو ما تتركب إلى وظيفة الإخبار وظائف خطابية تداولية أخرى، ينشأ عن الخبر وحوله أجناس كتابية أخرى، لا تقل أهمية عن الخبر.

و إذا كان الإخبار دوراً من الأدوار التي يخصصها عقد التواصل الإعلامي، فإن دور التعليق على المعلومة وإثارة النقاش يكسبان الخطاب الصحفي وظيفتي التحليل والتفسير، ومن ثم وظيفة الحجاج أي استدراج القارئ للتسليم برأي أو لتبني قضية. ولا شك أن الإخبار ينطوي في بنيته الذاتية على أعمال فرعية مثل سرد الوقائع ووصف الأحوال وحكاية الأقوال، وهي أعمال من الصعب عزلها عن وجهة نظر ما تُبنى من خلالها المعطيات، كما سنوضحه في الفقرة التي سنعقدها لمفهوم الإخراج.

ينتظم الخطاب الصحفي من ناحية ثانية في تشكيلات نصية ذات خصائص تلفظية وبنائية وعلامية تميز بعضها من بعض، وهي خصائص مستمدة إلى حد ما من عملية تثبيت معايير التواصل الصحفي، ولذا فقد أصبح من المألوف الحديث عن أجناس الكتابة الصحفية على نحو ما يجري الحديث عن أجناس الكتابة الأدبية. ولئن لم نكن معنيين بالخوض في القضايا التفصيلية التي يثيرها التصنيف الأجناسي هنا فإننا قد احتجنا فعلاً من أجل تصنيف معطيات المدونة التي نشغل عليها إلى تبني تصنيف أجناسي آني.

يقوم التصنيف على أساس من الوظيفة النصية المهيمنة. فلنا مجموعة الأجناس الراجعة أساساً إلى وظيفة الإخبار، ويندرج تحتها الخبر الصحفي والتقارير والتحقيق؛ ومجموعة الأجناس القائمة على وظيفة التعليق ويندرج ضمنها الافتتاحية ومقال الرأي والحديث الصحفي. نحيل القارئ في ما يخص تفاصيل أسس المقابلة بين أجناس التحرير الفرعية إلى المراجع المتخصصة^{١٣}، ونكتفي هنا بتثبيت الجوانب المفيدة لعملائنا في التصنيف وفي التحليل.

- أجناس الإخبار:
 - الخبر الصحفي: تقرير عن حدث أو قول مستجدّ يقدر جهاز التحرير في الصحيفة أن من الضروري إحاطة جمهور القراء بفحواه ولذلك فهو موضوع اختيار^{١٥}.
 - التقرير الصحفي: يقع التقرير بين الخبر والتحقيق. "يقدم مجموعة من المعارف والمعلومات حول الوقائع في سيرها وحركتها الديناميكية"^{١٦}.
 - التحقيق الصحفي: التحقيق الصحفي مقال "يشرح ويفسّر ويبحث في العوامل الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الفكرية التي تكمن وراء الخبر أو القضية أو المشكلة أو الفكرة أو الظاهرة التي يدور حولها التحقيق"^{١٧}. ويختلف التحقيق عن التقرير في نقطتين: الأولى كمية إذ يقوم على توفير أكبر قدر من المعطيات حول الموضوع المطروق؛ والثانية نوعية فالتقرير أقرب إلى الخبر من حيث توحيه درجة معينة من الحياد.
- أجناس الرأي:
 - الافتتاحية: مقال رأي يتناول بالتحليل حدثاً راهناً أو قضية تشغل بال الرأي العام، وهو لا يعبر عن وجهة نظر شخصية، لأنه يظل في جميع الأحوال منسوباً إلى الصحيفة نفسها معبراً عن خطها التحريري^{١٨} ولذلك كثيراً ما ينعت كتاب الافتتاحيات بأنهم صناع الرأي العام^{١٩}.
 - مقال الرأي: ويعدّ مقال الرأي مقالاً شخصياً بالمعنى الأقوى للكلمة سواء من حيث خصائصه اللفظية أو بلاغته الخاصة ومكانه الطبيعي ما يسمّى عادة بـ"الصفحات الديمقراطية"، حيث تتحوّل الصحيفة إلى بديل كنائي عن الهيئة الاجتماعية فتوسع مكاناً لوجهات النظر المختلفة حول الموضوع الواحد.
 - الحديث الصحفي: يتميز الحديث الصحفي عن الافتتاحية ومقال الرأي بأن إنتاجه ثنائي: لدينا من ناحية الصحفي الذي يختار محادثه أولاً ويختار الموضوع ومراكز الاهتمام الأساسية فيه ثانياً ولدينا من ناحية أخرى الجهة المتحدثة وهي

عادة جهة مخولة قانونياً أو سياسياً أو أكاديمياً للخوض في الموضوع من موقع الاقتدار والمسؤولية.

٣) تحليل الخطاب

يطمح تحليل الخطاب إلى دراسة كل إنتاج لفظي في المقام الذي أنتجه، في مقابل دراسة اللغة خارج السياق الذي هو شأن اللسانيات بجميع فروعها ومعظم مدارسها، ولذلك فمن الشائع تعريفه تعريفاً تقريبياً بأنه "دراسة الملفوظات الفعلية في المقامات الحقيقية"^{٢٠}. ولكن هذا التعريف المفرط في التعميم يمكن أن يتدقق بالقول إن المقصود بـ "دراسة الملفوظات الفعلية في المقامات الحقيقية" ليس استيفاء القول في خصائص النص فهذا شأن تحليل النص ولا استغراق الوصف لخصائص المقامات الحقيقية فهذا شأن علم الاجتماع والانثروبولوجيا. إن تحليل الخطاب هو تحليل لمظاهر علاقة النص بالحيّز الاجتماعي الذي جرى فيه إنتاجه. فهو إذ يعكف على دراسة صيغ التلفظ يمسك بنقطة اتصال المجالين. فالعلاقة بين النص وحيّزه، أشبه من منظور تحليل الخطاب بالعلاقة بين وجه الورقة وقفاها، أو قل إن العلاقة فيه بين النص وشروط إنتاجه وصيغ التلفظ التي تصل هذين الاثنين أشبه ما تكون، في مفردات اللسانيات السوسيرية، بالعلاقة بين الدال والمدلول والعلامة. فالكيانات الثلاثة، هي في الحالتين، كيانات متميزة ولكنها متضامنة تضامناً لا انفكاك فيه.

ويهدف تحليل الخطاب إلى فك شفرة النص بالتعرف على ما وراءه من افتراضات أو ميول فكرية أو مفاهيم؛ وهو عبارة عن محاولة للتعرف على الرسائل التي يود النص إبلاغها، ويضعها في سياقها التاريخي والاجتماعي^{٢١}.

الأزمة المالية العالمية^{٢٢}

تعيّن "الأزمة المالية العالمية" في سياق هذا البحث ما يلي:

- سلسلة الأحداث الماديّة الاقتصادية والماليّة والاجتماعيّة.
- مجموعة من الإجراءات والقرارات السياسيّة.
- وعدد من الأحداث الكلاميّة كالخطابات والتصريحات وتقارير الخبراء إلخ...

لقد أشرنا أعلاه إلى جانب من الأهمية التي تمثلها التسمية، فقد بلغ عدد المقالات التي ورد بها مصطلح "الأزمة الماليّة / العالمية" ٧٦٥ بينما لم تستعمل العبارة الثانية من حيث التواتر أي "الأزمة الاقتصادية" في أكثر من ٢٢٧ مقالاً. ونضيف هنا أنّ الاختيار في باب التسمية لا يقلّ أهمية عن الاختيارات الأساسيّة في طرق عرض الأحداث ومعالجتها، فجميعها ظواهر تؤكّد أنّ الملفوظات الصحفيّة خطاب حول الأحداث وليست انعكاساً لها في مرآة الاعلام. فشأن الخطاب الإعلامي أن يجعل موضوعاته قابلة للإدراك من خلال حركتين معرفيتين أساسيتين: حركة نسق الوقائع في مفاهيم وتصورات وحركة عرضها بتوسط صور ورموز وعلامات. توافق الحركة الأولى مفهوم التمثّل وتوافق الثانية مفهوم الإخراج.

التمثّل:

التمثّل^{٢٣} عملية تكيف المثيرات الخارجية مع تراكيب أو أبنية الفرد العقلية الداخلية وتحويل الخبرات الجديدة إلى خبرات مألوفة. فهو آلية تسمح للفرد بإدماج المعطيات الخارجية وإدخالها إلى الذهن لفهمه وتؤلّ لتصبح في نهاية المطاف أشكالاً معرفية مألوفة بالتسويق مع المعارف السابقة وهذا يعني إدماج الموضوعات أو الخبرات الجديدة في مخططاته العقلية القائمة.

والتمثلات بنية ضمنية قابلة للتطور ونموذج تفسيري بسيط ومنظم يبين الكيفية التي يوجّه بها الفرد فعله وينظم بها المعطيات ويفهم بها المعلومات. وهي عالم مفاهيمي تمتزج فيه المعرفة العلمية بمعطيات المذاهب الفكرية، والاتجاهات الاجتماعية، والأبعاد النفسية، والثقافية.

وللتمثلات بعدان معرفي واجتماعي: فمن الوجهة المعرفية تؤدي التمثلات وظيفتين، وظيفة حفظ المعارف ووظيفة التنسيق والتنظيم. ومن الوجهة الاجتماعية تعد التمثلات نشاطاً ذهنياً يعيد بمقتضاه فرد أو مجموعة بناء الواقع وإعطائه دلالات محددة، ومن خلال التمثل الاجتماعي يتمكن الأفراد من التواصل وإعادة بناء الواقع، والتحكم الذاتي في المحيط من خلال التحكم بالسلوكيات والممارسات وضبط الهوية.

يشير التمثل المعرفي إجمالاً إلى نوع من النظريات الشخصية التي تمنح للفرد والجماعة تأويلاً للظواهر الملموسة أو المجردة^٢. وأمّا التمثل الاجتماعي فهو نمط مخصوص من المعرفة يتركب من مجموعة من المفاهيم الجاهزة للاستعمال والعلاقات، والمعلومات والآراء والاعتقادات المتعلقة بموضوع ما.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى الدور المركزي الذي يضطلع به الخطاب الإعلامي في إنتاج التمثلات المعرفية والاجتماعية وإذاعتها في العصر الحديث. ولكن هذا الخطاب بقدر مشاركته في إنتاج التمثلات وإذاعتها يتأثر بها. فوسائل الإعلام تركز على التمثلات السائدة عند الجمهور وهذا الارتكاز يكسبها الحماية ولكنه يجعلها في المقابل أسيرة لتلك التمثلات.

وتعدّ "الأزمة المالية العالمية" من منظور التمثل مركباً من الخطابات والمفاهيم حول ظواهر اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تتأرجح فيها المعالجات بين التقارب والتماهي من ناحية وبين الاختلاف والتباعد من ناحية ثانية وبين الجنوح إلى المبالغة والتهويل مرةً والعدول إلى التلطيف والتهوين مرةً أخرى.

الإخراج:

يواجه المتكلم منذ اللحظة التي يقرر فيها تحريك جهاز اللغة تحريكاً يعرب به عن أغراضه حقيقة كون العلامة اللغوية علامة خطيّة تسير في اتجاه واحد لا ينعكس بحيث يتعذر عليه أن يتلفظ بأكثر من كلمة واحدة في الآن الزماني الواحد. غير أن هذا القيد لا يفتأ يخفّ كلما ارتقى المرء من مستوى من مستويات التحليل اللغوي إلى المستوى الذي يليه. فما يبدو في المستوى الصوتي خضوعاً كلياً لإكراهات النظام اللغوي، يصبح خضوعاً نسبياً في المستوى التركيبي، فمجالاً أوسع للاختيار في مستوى نظم الخطاب. ولذلك يوافق نظم الخطاب درجة عالية من الحرية فيعبر عن وجهة نظر ويحمل مقاصد وأغراضاً. لذا يقترح براون ويول استبدال استعارة "إخراج الخطاب" بمصطلح "صياغة الخبر" أو نظمه. ويتبينان تعريفاً لهذا المفهوم الاستعاري مفاده "أن الإخراج هو ذلك الجانب من بنية الخطاب الذي يحدد نسبة الأهمية التي تعطى لمقاطع متعددة من الخطاب النثري"^{٢٥} بحيث يؤثر عمل المخرج إلى حدّ كبير في عملية فهم الخطاب.

يندرج تحت مفهوم الإخراج عدد هام نسبياً من الظواهر الدالة في مستوى نظم الخطاب. فقد يخلو خطاب صحفي من كلّ أثر موضعي لعمل التلفّظ ويرد في صيغ تقريرية بسيطة خالياً تماماً من الأبنية الموسومة تداولياً كالاستفهام والتعجب والنفي الجدالي وهو ما يميّز نظم الخبر الصحفي في معظم الأحوال لا سيّما عندما يكون تحريره مخضعاً لمعايير التحرير المحترف^{٢٦}. ولكن هذا لا ينفي وجود ظواهر أخرى تحيط به وتخترق نسيجه النصي لتمكّن لأغراض المحرّر في أفق فهم القراء من خلال استراتيجيات خطابية لطيفة المأخذ.

• إن طريقة تسمية الأحداث والذوات التي يحيل عليها الخطاب الصحفي وكذلك العناوين التي يضعها المحرر للأخبار هي أدوات تبثّر focalisation لها

قوة خاصة "لا تمدنا فقط بنقطة انطلاق نبني حولها كل ما يكمن في صلب الخطاب بل إنها تمدنا كذلك بنقطة انطلاق تحد من إمكانات فهمنا لما يلحق".^{٢٧}

• وتعمل بعض الجمل والعبارات المقحمة في الخطاب والمتراوحة بين التلميح البعيد والتصريح المتعمد عمل الموجّهات أو الإضاءات التي تدفع القارئ دفعاً نحو التسليم للمقصد الحجاجي الخفي أو الظاهر في الخطاب الصحفي.

من الواضح إذن أن مفهوم الإخراج يتسع لفئة مهمة من الظواهر الدالة بالنسبة إلى محلل الخطاب "فهو يشمل.. الخطة البلاغية الشاملة للمتكلّم/ الكاتب لعرض الخطاب وقد يكون وراءها مقصد يرتبط بنية التشويق أو إقناع المستمع بصدق قوله عن طريق تقديم تفاصيل تعتبر براهين مساعدة قابلة للتصديق أو حمل المستمع على توخي سلوك معين أو صدمه أو إدهاشه"^{٢٨}، ولكن في كل الأحوال فإن الإخراج الذي يسترعي انتباه المحلل هو ذاك النمط من العرض الذي تحمله قرائن في لغة الخطاب المدروس وتدلّ عليه.

المدونة:

١. معايير تكوين المدونة

المدونة في تحليل الخطاب هي جملة المعطيات أو الملفوظات الملموسة التي تخضع للمعالجة الكمية أو الكيفية^{٢٩}. وقد حاولنا أن نخضع تكوين مدونتنا لشروط صارمة تخص كفايتها في الدلالة على الظاهرة المدروسة ومقبوليتها وقابليتها للاستغلال. وبيان هذه الشروط في ما يأتي:

أ- مبدأ الملاءمة: تخص كل المواد التي جمعت موضوعاً واحداً هو "الأزمة المالية العالمية". وقد استبعدت كل المواد الأخرى المزامنة لها في الظهور ما لم تكن قد أشير فيها إلى موضوعنا.

ب- مبدأ الاتساق: حرصنا على أن تكون المواد المعتمدة منسجمة داخلياً بإخضاع اختيارها لمعايير زمنية ومكانية ولغوية موحدة وبتصنيفها اعتماداً على نفس المقاييس. وقد سمح ذلك بإيجاد تقاطعات دالة سمحت بإجراء مقارنات موضوعية والخلوص إلى نتائج مفيدة.

ت- مبدأ التمثيل إن أصعب شروط تكوين المدونة هو شرط التمثيل. فاختيار العينة المعتمدة في التحليل هو أخطر القرارات التي يتعين على المحلل اتخاذها. توجد هنا بلا شك عوامل خارجة عن إرادة الباحثين تحكمت في اختيارهما مثل عدم توفر بعض الصحف أو كون الخدمات التي يقدمها موقعها على الشبكة الإلكترونية غير مناسبة لأهداف البحث أو غير ذلك من الأسباب الموضوعية. وفي كل الأحوال فقد راعينا في الاختيار:

- وحدة اللغة.
- مستوى انتشار الصحيفة.
- اختلاف مستوى الصحف الثلاث بين الدولية والوطنية والمحلية.
- اختلاف بلد الصدور (لندن، القاهرة، الرياض).
- تنوع الجمهور المستهدف من ناحية وتداخله من ناحية ثانية إذ توجد نسبة مهمة من جمهور القراء المشترك بين الصحف الثلاث، مثلما يوجد جمهور خاص بكل صحيفة على حسب الموضوعات التي تطرقها.
- ث- مبدأ الشمول في تكوين المدونة: فقد اعتمدت كل الأبواب من الأخبار إلى التحقيقات إلى مقالات الرأي ولم يُستثن إلا "بريد القراء" للتباين الشديد في نسبة حضوره في الصحف المعتمدة.

ج- مبدأ مراعاة الكم: سمحت المدة الزمانية التي يغطيها البحث (خمسة أسابيع) بجمع كم كبير نسبياً من المواد الصحفية يكفي لحماية النتائج من أن تكون اعتباطية.

٢. حدود المدونة النوعية والزمانية.

تكونت المدونة من مجموع المقالات المنشورة في الصحف الثلاث في الفترة الممتدة من ١٦ - ٠٩ - ٢٠٠٨ إلى ٢١ - ١٠ - ٢٠٠٨، وهو ما يعادل خمسة أسابيع كاملة. أما بداية المدة المحددة فيوافق تاريخها اليوم الموالي لما سيعرف لاحقا بـ"الاثنين الأسود" بسبب ما عاشته في هذا اليوم البورصات العالمية من أحداث هامة تمثلت خاصة في الانهيار المدوي لرابع أكبر بنوك الاستثمار الأميركية «ليمان براذرز» وبيع مؤسسة «ميريل لينش» المالية الضخمة المتعثرة.. لـ«بنك أوف أميركا» (الشرق الأوسط ١٦ - ٠٩ - ٢٠٠٨). والتسمية بـ(الاثنين الأسود) لا تمر دون أن تذكر بـ"الخميس الأسود" (الموافق لـ ٢٤ - ١٠ - ١٩٢٩) وكان يوماً من أيام البورصة! صار علماً على بداية الأزمة التاريخية المشهورة وندبة بارزة في الذاكرة الجماعية سيكرس لها الخطاب الصحفي اسم "الكساد العظيم".

وأما نهاية الفترة المدروسة فليس لتاريخها المذكور دلالة في نفسه، فالتاريخ المختار حقاً هو يوم ١٥ - ١٠ - ٢٠٠٨ وهو اليوم الذي حملت في الصحافة نبأ انتحار أول مواطن مصري بسبب ضياع جميع مدخراته في البورصة. هذا الخبر توجّ توجّهاً عاماً ساد الصحف الثلاث في الأسبوعين الثالث والرابع من المدة التي يغطيها البحث وتميّز بالتركيز على أخبار الأزمة وتداعياتها في المستوى المحلي (العربي والقطري) في مقابل تراجع نسبة المواد الخبرية عن الأزمة في المركز (= أمريكا وأوروبا خاصة). ولكننا فضلنا أن يُغطّي البحث أسبوعاً بعد هذا الحادث لنرى استتبعاته وآثاره في الخطاب الصحفي لاسيما في التحقيقات ومواد الرأي التي يتطلب إعدادها وقتاً أطول مما تقتضيه المادة الخبرية. نحن نفترض بذلك ضمناً، أن ظهور انعكاسات الأزمة في حياة عامة الناس في صورة أحداث اجتماعية مؤثرة لا بد أن تنعكس في الخطاب الإعلامي تغييراً في ما يهتم به من القضايا وفي المنظورات التي يباشر منها تلك القضايا.

وصف خطاب الأزمة في الصحافة العربية: تحليل كمي

١. تمهيد

تغطي الدراسة مدةً زمنيةً تمتد على مدار ٣٦ يوماً تبدأ من ١٦ سبتمبر ٢٠٠٨م، وتنتهي في يوم ٢١/١٠/٢٠٠٨، وقد بررنا أعلاه اختيارنا لهذا التاريخ. ومن أجل إضاءة التحليل قُسمَت الفترة التي تغطيها الدراسة إلى خمس فترات صغرى طول الواحدة أسبوع. ولئن كان بالإمكان اعتماد تقسيم ثنائي تسمح به نتائج الاستقراء والمتغيرات الأساسية المعتمدة في التحليل الكمي بحيث يُعتمد متغير التركيز على طرف من ثنائية دولي / محلي الذي يسمح بالمقابلة بين الأسابيع الثلاثة الأولى والأسبوعين الأخيرين، فقد آثرنا التقسيم البسيط إلى خمسة أسابيع لما يسمح به من إمكانات المقارنة والاشتغال في بعض مراحل البحث على عينات جزئية من المدونة دون أن يطمس التقسيم الثنائي أو يحجب النتائج المترتبة عن الأخذ به. ويجدر بنا أن نسجل منذ الآن، أن التحليل الكمي في عملنا ليس غاية في حد ذاته ولا وسيلة إلى غيره بالمعنى الضيق ولكنه قسم التحليل الكيفي في البحث عن إجابات مفيدة عن الأسئلة التي لخصت إشكالية الدراسة.

٢. متغيرات التحليل الكمي

- يستهدف التحليل الكمي الحصول على مؤشرات واضحة حول:
- حجم الاهتمام بموضوع الأزمة في الصحف الثلاث مجتمعة وفي كل صحيفة على حدة.
 - تبين الجانب الكمي من توزع الاهتمام بالحدث بين مختلف أشكال الكتابة الصحفية.

- الحصول على مؤشرات كمية واضحة حول منظور الصحافة العربية إلى الأزمة في بعدها الدولي والمحلي وما يكون قد طرأ على هذا المنظور من تطور خلال الفترة التي يغطيها البحث.

يعتمد التحليل الكمي أربعة متغيرات أساسية هي:

- المتغير الأول: التسمية.

- المتغير الثاني: توزيع المادة الصحفية بين أجناس الكتابة الصحفية الأساسية المعتمدة في المدخل النظري.

- المتغير الثالث: توزيع المادة الصحفية إلى محلية ودولية بحسب ما إذا كانت تحيل بصفة رئيسية على الأحداث والأوضاع والتصريحات التي جددت في المنطقة العربية وتعلقت بها أو على الأحداث والأوضاع والتصريحات التي تتعلق بما يجدد خارج هذه المنطقة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بدرجة أولى وفي بقية دول العالم بدرجة ثانية.

- المتغير الرابع: مشتق من الثالث ويخص التطور الكمي لاتجاه الاهتمام بالأزمة ضمن ثنائية دولي محلي من الأسبوع الأول إلى الأسبوع الخامس.

ولا بد من ملاحظة أن المتغيرين الأخيرين لم يعتمدا في تصنيف مقالات الرأي لسبب واضح هو صعوبة تصنيف هذا النوع من الخطاب باعتبار هذين المتغيرين، فمعظم مقالات الرأي تتناول المستويين الدولي والمحلي معاً دون فصل.

متغير التسمية

ليست التسمية عملاً محايداً كما قد تدفع إليه بديهيات استعمال اللغة، يكفي أن نفكر في "مرادفاتها" وموارداتها حتى ينجلي الوهم. فالتسمية صلة بالتعيين والإحالة وبالتأويل والإظهار. وكل واحد من هذه المترادفات يستدعي قرينه أو ضده، وإن أكثرها حياداً ليستدعي من الأسماء ما يدفع إلى الارتباب. فمقابل التعيين الإطلاق وفي مقابل الإظهار والإبانة يواجهنا الإخفاء والإبهام كحركتين مناوئتين لحركة الفكر التوافق إلى الانعتاق مما يكتنف التمثلات اللاواعية من

اللبس والاختلاط والبديهيّات القاهرة: فحين تندفع إلى الوجود اللغوي حادثة من الحوادث فإنّ تشكّلها يكون في صورة تسمية أو تسميات تعكس أوجهها من التمثّل غير المتجانسة بالضرورة، ولذا فإنّ المعطيات الإحصائيّة تكتسي في مثل الظاهرة التي ندرسها أهميّة فائقة. ويعكس الجدول الإحصائي الآتي تواتر أهم التسميات الواردة في المدوّنة التي اشتغلنا عليها:

الجدول رقم (١)

تواتر أهم المصطلحات في المدوّنة

النسبة المئوية	المجموع	الجزيرة	الأهرام	الشرق الأوسط	المصطلح
٢٩,٥٩	٧٦٥	٢٢١	٢٩١	١٥٣	الأزمة المالية/ العالمية
٢٤,٦٣	٤٧٦	٣٠ + ٦٢	٢٤ + ١١٥	٧٤ + ١٧١	أزمة الائتمان/ الرهن (الرهون) العقاري(ة)
١٨,١٦	٣٥١	٦٥	١٤٠	١٤٦	أزمة أسواق المال / الأسواق المالية
١٦,٩٢	٣٢٧	٢٥	٨٩	٢١٣	الأزمة الاقتصادية
٠,٦٧	١٣	٠,٩	٠	٤	الأزمة الأمريكية
٠	٠	٠	٠	٠	أزمة الرأسمالية
١٠٠	١٩٣٢	٤١٢	٧٥٩	٧٦١	المجموع

قادنا في اختيار التسميات موجهان: منهجي يتمثل في الاستقراء إذ الأزمة المالية/ العالمية، والأزمة الاقتصادية، وأزمة الائتمان/ الرهن(الرهن العقاري(ة)، وأزمة أسواق المال/ الأسواق المالية هي أكثر التسميات التي طالعتها في مرحلة القراءة الاستكشافية، ونظري يتمثل في أخذنا ببعض فرضيات علم الاقتصاد السياسي التي ترى أن مثل هذه الأزمات هي من المعالم المميزة للنظام الرأسمالي، من هنا جاء إدراجنا للتسميتين بـ أزمة الرأسمالية، والأزمة الأمريكية ليعملنا في تحليلنا عمل العنصر الباني للتقابلات بين الأبعاد المعرفية والأبعاد الأيديولوجية في تمثيل الظاهرة المدروسة.

يسمح فحص الجدول أعلاه بإبداء مجموعة الملاحظات الآتية:

- تهيمن التسمية بـ "الأزمة المالية العالمية" بقيمة رقمية ونسبة مئوية عاليتين (٧٦٥/ ٣٩,٥٩ %) فإذا ما اعتبرنا أن التسمية بـ "أزمة الائتمان/ الرهن(الرهن العقاري(ة)" وبـ "أزمة أسواق المال/ الأسواق المالية" إنهما إلا مرادفين مخصصين لنفس التسمية بالتركيز على جانب منها أو مظهر من مظاهرها، فإن الهيمنة تصبح مطلقة بارتفاع النسبة إلى أكثر من (٨٢ %). وهي نسبة قوية الدلالة على هيمنة تمثّل غالب على الصحافة العربية.

- تبدو التسمية بـ "الأزمة الاقتصادية" بديلاً نوعياً للتسمية بـ "الأزمة المالية العالمية" بالنظر إلى مضمون التسميتين وضمنياتهما. فحصر الأزمة في المستوى المالي يعني أنها أزمة إجراءات وتسيير لا تطال المستوى الإنتاجي ما يعني ضعف أو حتى انعدام آثار اجتماعية لها، وعلى العكس من ذلك فإن التسمية بـ "الأزمة الاقتصادية" تستدعي معالجات سياسية مختلفة وتستتبع إحياءات سلبية أقلها ما يتأتى من تذكيرها بأحداث أليمة اقترنت بها هذه التسمية.

- تبدو نسبة الأزمة إلى مجالها الجغرافي هامشية، وهو أمر له دلالاته إذا قارناه باقتران أزمتين سابقة في مستوى التسمية بمجالها الجغرافي كـ "أزمة بلدان شرق آسيا" سنة ١٩٩٧. فهل يستفاد من ذلك أن التسمية في هذه الحالة تقع

ضمن ثنائية المركز والأطراف فتكون "عالمية" إذا اندلعت في المركز ومحلية إذا كانت بدايتها في الأطراف؟^٢

- لم يجد افتراضنا أن الأزمة لها تعلق بالنظام الاقتصادي السائد عالمياً أدنى صدى في المدونة التي نشتغل عليها بدليل الانعدام الكلي لوصف الأزمة بـ "الرأسمالية"، وقد يكون من المهم أن نلاحظ أن هذا الغياب لا يتفق مع ما استقرّ في أدبيات الاقتصاد السياسي من اعتبار الأزمات مكوّناً بنيوياً في النظام الاقتصادي الرأسمالي وما انعكس فعلاً في بعض الخطابات حول الأزمة الحالية (انظر فيما يأتي خطابي التهوين والتعديل وكذا الخطاب الإسلامي حول الأزمة).

- من المهم أن نلاحظ أن الصحف الثلاث لم تعكس في مستوى التسمية رؤية موحدة للأزمة، فالفروق بينها تبدو دالة في بعض المستويات. فقد تميّزت الشرق الأوسط باستخدام عالٍ للتسمية بـ "الأزمة الاقتصادية" بواقع (٢١٣) من (٧٦١) أي بنسبة (٢٨٪) في حين لم تتجاوز النسبة في صحيفة الجزيرة (٦٪). فإذا ما قدرنا أن التسمية بـ "الأزمة الاقتصادية" تتضمن رؤية أكثر احترازاً من التسمية بـ "الأزمة المالية" فإنّ التفاوت يشير إلى الاختلاف في "الخط التحريري" للصحيفتين وأدلّ على النزعة "المحافظة" في صحيفة الجزيرة.

٣. المتغير الثاني: توزيع المادة الصحفية بين أجناس الكتابة الصحفية الأساسية: بلغ إجمالي عدد المواد الصحفية المتعلقة بموضوع الأزمة في الصحف الثلاث خلال الفترة التي تغطيها الدراسة ٨٢٦ مقالاً أي بمعدل ٢٢.٩ مقالاً في اليوم الواحد. وهي موزعة باعتبار التصنيف الأجناسي الذي اعتمدناه على خمسة أشكال للكتابة الصحفية هي: الأخبار والتقارير والتحقيقات، الافتتاحيات، مقالات الرأي، والأحاديث الصحفية. ويوضّح الجدول رقم (٢) توزيع المواد على أجناس التحرير الصحفي المذكورة من حيث العدد والنسب المئوية وفي الصحف الثلاث.

الجدول رقم (٢)

إحصاء مجمل المواد الصحفية حول الأزمة في الصحف الثلاث

طبيعة المادة	أخبار	تحقيقات وتقارير	افتتاحيات	مقالات رأي	أحاديث صحفية	المجموع
الأهرام	١٨٨	٣٦	٢٩	٧٩	٠٦	٣٣٨
الشرق الأوسط	٢٠٠	٥٢	٠	٣٥	٠٥	٢٩٢
الجزيرة	١٢٦	٢٢	٠٢	٤٥	٠١	١٩٦
إجمال العدد	٥١٤	١١٠	٣١	١٥٩	١٢	٨٢٦
النسبة	%٦٢,٢٣	%١٣,٣٢	%٣,٧٥	%١١٩,٢٥	%١,٤٥	%١٠٠

ويسمح تحليل الجدول بإبداء الملاحظات الآتية:

- أ- تتفوق المواد الصحفية ذات الوظيفة الإخبارية في تغطية الصحف الثلاث لـ "الأزمة المالية" تفوقاً واضحاً، إذ تحوز على ما يتجاوز الثلاثة أرباع (٧٥٪).
هـ (٦٢٤) مقالاً من جملة (٨٢٦) هي عبارة عن أخبار وتحقيقات وتقارير.
- ب- تمثل الأخبار الصحفية بالمعنى الفني الدقيق ما نسبته (٨٢,٣٧٪) من مجمل المواد التي تهيمن عليها الوظيفة الإخبارية، بينما تمثل التحقيقات والتقارير أقل من خمس هذه المواد بنسبة (١٧,٦٣٪).
- ج- تمثل الافتتاحيات ومقالات الرأي والأحاديث الصحفية وهي أجناس الكتابة الصحفية التي تهيمن فيها وظائف التعليق والتحليل وإبداء الرأي بما في ذلك التوصيف واقتراح الحلول ما نسبته (٢٤,٤٥٪) بعدد (٢٠٢) مقالاً مع ملاحظة التفوق الواضح لمقالات الرأي (١٥٩ من ٢٠٢) وضمور عدد الأحاديث الصحفية (١٢).
وتظهر مقارنة توزيع المواد الصحفية في كل صحيفة على حدة بالتوزيع العام كما يوضح الجدول السابق (٢) بعض في النسب.

فأما بالنسبة إلى المعدل اليومي للمقالات الخاصة بالأزمة، فالملاحظ التفوق العددي لصحيفة الأهرام بما يفوق التسع مقالات يومياً (٩,٢٨)، وتأتي بعد الأهرام جريدة الشرق الأوسط بمعدل (٨,١١) مقالات يومياً، بينما يتدنى المعدل اليومي في صحيفة الجزيرة إلى (٥,٤٤). والأرجح أن تكون طبيعة الصحيفتين الأوليين هي ما يفسر هذا التفاوت، فالأهرام تصدر عن أعرق مؤسسة صحفية عربية وتتحو إلى تجاوز حدودها القطرية، والشرق الأوسط صحيفة دولية تصدر في عاصمة عالمية (لندن). وهما بهذه الصفة تتوجهان إلى قارئ عربي عام وتتخرطان أكثر في الاهتمام بالقضايا ذات المدى الدولي، بينما تعتبر الجزيرة صحيفة محلية يهيمن على موضوعاتها الشأن السعودي المحلي.

وأما باعتبار التصنيف الثنائي إلى مواد إخبارية/ مواد رأي، فالملاحظ أن الشرق الأوسط هي الأعلى اهتماماً بالتغطية الإخبارية بنسبة (٨٦,٢) تليها الجزيرة بنسبة (٧٥,٥)، فالأهرام بنسبة (٦٦,٢٥)، وبالتالي فإن الأهرام تعتبر الأكثر انفتاحاً على مواد الرأي بنسبة (٣٣,٧٥) تليها الجزيرة بنسبة (٢٤,٥)، بينما تبدو الشرق الأوسط الأقل اهتماماً في تغطية أحداث الأزمة بوظيفتي التعليق وإبداء الرأي. ومهما كان معنى التفاوت بين الصحف الثلاث والتي سنعود إليها لاحقاً فإن الانطباع العام هو أن جسامه الأحداث التي جددت في بداية الفترة التي تغطيها الدراسة، في أمريكا وأوروبا، ثم خطورة تداعياتها في المستويين الدولي والمحلي قد فرضت على الصحف الثلاث أفراد مساحات أكبر لأشكال الكتابة التي تهيمن فيها الوظيفة الإخبارية خاصة في الأسابيع الثلاثة الأولى، بينما تطور نسق مقالات الرأي ببطء ليتسارع في الأسبوعين الأخيرين، وهو أمر يتسق تماماً مع ما يمكن توقعه من وسيلة إعلام تحاول في مثل هذه الظروف، أن تلبي حاجة جمهورها إلى المعلومة وتدخل من أجل ذلك في منافسة قوية مع وسائل إعلام أخرى. وينبغي ألا يفوتنا مع ذلك أن نسبة مواد الرأي بالمعنى الفني الدقيق تعتبر هامة (١٩,٢٥) وإن كنا نلاحظ ضعف نسبة الأحاديث الصحفية (١,٥٤)، وقد يكون مرجع ذلك إلى أن الصحافة المكتوبة لم

تعد تولي هذا الفن الإعلامي نفس الأهمية بسبب المنافسة التي تلقاها من البرامج التلفزيونية الحوارية. وهي عموماً تستعيز عنه بالتقارير الإخبارية التي تلخص وتنقل آراء الخبراء وتوقعاتهم وتصريحات المسؤولين السياسيين وغيرهم.

٤. المتغير الثالث: توزيع المادة الصحفية إلى محلية ودولية:

أشرنا سابقاً إلى صعوبة تطبيق هذا المتغير على مواد الرأي وقد فكرنا في تصنيفها باعتبار درجة انسجامها مع الخط التحريري للصحيفة أو باعتبار موقف أصحابها من قضايا محددة ولكن هذا أيضاً لم يبد لنا مجدياً. ووجدنا في النهاية أن الأنسب أن نعتمد في تصنيفها معياراً كيفياً سيوضح لدى حديثنا عن كيفيات تمثّل الأزمة وأنواع الخطابات حولها التي روجت لها الصحف الثلاث. وبناء عليه فإن حديثنا سيقصر هنا على المواد ذات الطبيعة الإخبارية ويجدر التذكير بأن عدد هذه المواد هو (٦٢٤) من أصل (٨٢٦) أي ما نسبته (٧٥,٥) من المقالات المكوّنة للمدونة.

أخبار الأزمة بين الدولي والمحلي:

بلغ عدد الأخبار الصحفية بالمعنى الفني لمصطلح الخبر ٥١٤ خبراً. وقد توزعت على النحو التالي:

• غطى (٢٧٨) خبراً أي ما نسبته (٥٤٪) أحداثاً وأوضاعاً وتصريحات حول الأزمة باعتبارها شأنًا خارجياً. وباعتبار التوزيع الجغرافي فإن هذه الأخبار قد تعلّقت، باستثناء عدد محدود، بالمجالين الأمريكي والأوروبي، واستقطبتها محاور أساسية أهمّها:

- أ- أخبار البورصات في العالم والمؤسسات المصرفية (٢٨ خبراً).
- ب- خطط الحكومات الغربية للإنقاذ المالي وما رافقها من جدل (٣٠ خبراً).

- ت- الصراع السياسي في أمريكا (الحملة الانتخابية الرئاسية) وبريطانيا (الجدل بين حزب المحافظين وحزب العمال) (٩ أخبار).
- ث- تفاعلات الأزمة في آسيا وأمريكا اللاتينية (٨ أخبار).
- ج- الآثار الاجتماعية والنفسية للأزمة في المجالين الأمريكي والأوروبي (٩ أخبار).

• غطى (٢٣٦) خبراً أي ما نسبته إلى مجمل الأخبار في الصحف الثلاث (٤٦٪) تداعيات الأزمة المالية في المجال العربي بواقع (١٠٤) أخبار في الأهرام و (٦٩) في الجزيرة و (٦٣) في الشرق الأوسط. وقد توزعت هذه الأخبار على محاور اهتمام رئيسية هي:

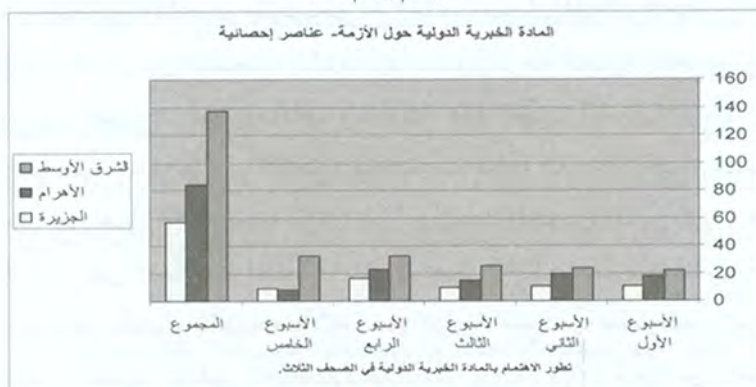
- أ- أخبار البورصات والمؤسسات المصرفية العربية. بلغ عدد الأخبار في هذا المحور (١٢٧) مثلت (٥٣,٨١٪) من إجمالي الأخبار المحلية.
- ب- الفعاليات السياسية كأنشطة الحكومات والوزراء والمسؤولين السياسيين و الحزبيين وما يرافقها من بيانات رسمية وتصريحات سياسية، وقد بلغ عدد الأخبار ذات الصلة بهذا المحور (١٠٠) خبر، بنسبة (٤٢,٣٧٪).
- ت- الآثار الاجتماعية والنفسية للأزمة بعدد من الأخبار لم يتجاوز في الصحف الثلاث (٩) أخبار. مثلت نحو (٣,٨٪) من مجمل المقالات الخبرية المحلية.
- وتبرز المقارنة بين الصحف الثلاث في مستوى درجة العناية بالمحاور الثلاثة في كل صحيفة على حدة بعض مظاهر التفاوت، فقد تميزت الشرق الأوسط بتركيز شبه كلي على المحور الأول الخاص بالمؤسسات المالية العربية، حيث خصّصت له (٤٩) خبراً من جملة (٦٣) بنسبة (٧٧,٧٧٪). ونهجت الجزيرة النهج نفسه حيث بلغ عدد الأخبار عن الفعاليات المالية (٤٩) من أصل (٦٩) بنسبة مئوية قريبة (٧١٪)، بينما غلب على الأهرام الاهتمام بالأزمة من الزاوية السياسية بالتركيز على أنشطة الحكومة والحزب الوطني الحاكم ذات الصلة وبواقع (٧٠) خبراً من أصل (١٠٤) أي بنسبة مئوية بلغت (٦٧,٣٪). ولكن أهم ما يلفت الانتباه حقاً هو تدني درجة

الاهتمام بأية تداعيات اجتماعية أو نفسية أو ثقافية للأزمة سواء كانت ماثلة فعلاً أو متوقعة. ويبدو الأمر محيراً فعلاً متى ما علمنا بأن صحيفة الأهرام مثلاً قد أفردت حوالي (١١٪) من الأخبار الدولية لآثار الأزمة النفسية والاجتماعية بينما لم تتعدّ نسبة الأخبار ذات الصلة بهذا الجانب في المستوى المحلي (٤,٨٪).

٥. المتغير الرابع: التطور الكمي لاتجاه الاهتمام بالأزمة ضمن ثنائية دولي/محلي
نشأ الاهتمام بالأزمة المالية في الصحافة العربية في البداية على أنها شأن دولي خارجي تدور أحداثه في الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة أولى ثم في أوروبا لاحقاً ويحتمل أن تكون له تداعيات غير محدّدة في المنطقة العربية، وتعكس الأخبار التي أوردتها الصحف الثلاث في اليوم الأول (٢٠٠٨/٠٩/٢٠م)، هذا الانطباع^{٢١}. وقد ظلّت هذه هي الحال من الناحية الكمية إلى نهاية الأسبوع الثالث مع ملاحظة وجود فروق بين الصحف الثلاث سنتطرق إليها بعد حين:

يعكس الرسم البياني (٣) تطوّر الاهتمام بما اصطّلحنا على تسميته بالجانب الدولي من الأزمة أي الأخبار التي تتعلّق بما يجدّ خارج المجال العربي، وذلك في الصحف الثلاث.

الرسم رقم (٣)

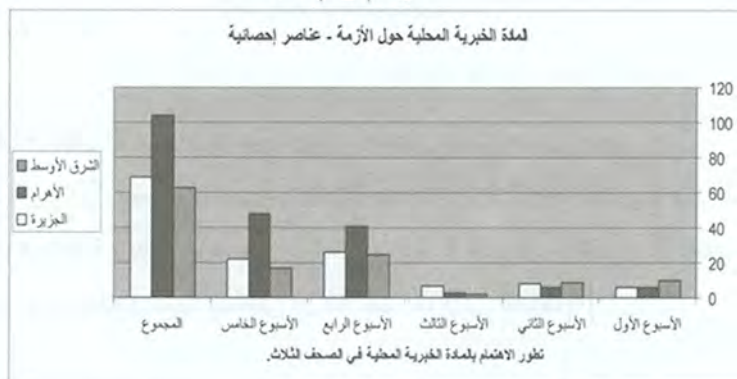


وهو يسمح بإبداء الملاحظات التالية:

- حافظ ورود الأخبار عن الجانب الدولي من الأزمة في الصحف الثلاث على وتيرة شبه منتظمة عموماً حيث لا توجد فروق عالية بين القيم التي يعكسها الرسم البياني في نقاطه الخمس بالنسبة إلى كل صحيفة إلا بدرجة محدودة.
- وإن كنّا نلاحظ أنّ الأسبوع الخامس قد شهد في صحيفتي الأهرام والجزيرة تراجعاً ملموساً في عدد المقالات الخبرية ذات الصلة بينما حافظت الشرق الأوسط على نفس النسق التصاعدي ولكن ضمن خط نمو معتدل (٢٢ - ٢٤ - ٢٥ - ٣٣ - ٣٣).

- ترتّب الصحف الثلاث بالنسبة إلى درجة اهتمامها بالوجه الدولي من الأزمة باعتبار عدد المقالات الخبرية على النحو الآتي: الشرق الأوسط < الأهرام < الجزيرة. ويختلف الأمر قليلاً باعتبار النسبة إلى مجمل المادة الإخبارية: إذ تتقدم الجزيرة إلى المرتبة الثانية بينما تصبح الأهرام ثالثة، ولكن بفارق طفيف ويبدو هذا الترتيب معقولاً تماماً بالنظر إلى أنّ الشرق الأوسط صحيفة دولية تتّجه إلى جمهور قرّاء فوق محليّ سواء اعتبرنا اهتماماته أو إقامته بينما تصدر الصحيفتان الأخريان في عاصمتين عربيتين وتتنجّهان بالدرجة الأولى إلى الجمهور المحلي.
- ويعرض الرسم البياني (٤) تمثيلاً لتطوّر الاهتمام بأخبار الأزمة في المستوى المحليّ في الصحف الثلاث من الأسبوع الأول إلى الأسبوع الخامس بالإضافة إلى إجمالي عدد الأخبار المحلية في كلّ صحيفة على حدة:

الرسم رقم (٤)



ويسمح الرسم بإبداء الملاحظات الآتية:

أ- كان الاهتمام في التغطية التي أمنتها الصحف الثلاث بتداعيات الأزمة المالية وانعكاساتها في المجال العربي محدوداً إلى نهاية الأسبوع الثالث، ويمكن القول إنه كان يسير في خط تنازلي، فأقل عدد من الأخبار قد سُجِّل في الأسبوع الثالث (١٢ خبراً).

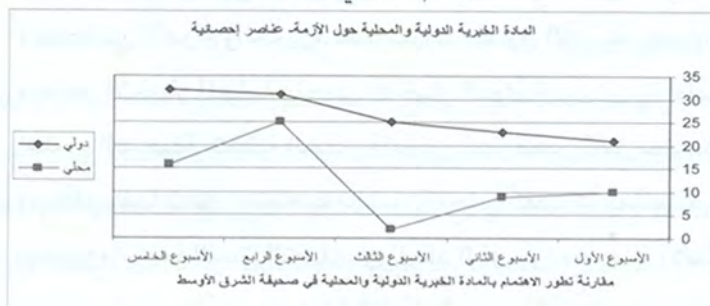
ب- شهد الأسبوع الرابع نقلة كمية بارزة بما يشبه الطفرة، فارتفع عدد الأخبار من (١٢) إلى (٩٢) خبراً. وبدأت هذا واضحاً في الصحف الثلاث، وهو مؤشر على حدوث تحول نوعي في درجة التأثير بالأزمة في الواقع حتى وإن لم تكن كل العناوين تصبّ بصفة مباشرة في تأكيد هذا التحول.

ت- يغلب على أخبار الأسبوع الرابع بصفة تلفت الانتباه نقل الأنشطة والتصريحات الرسمية ذات العلاقة بالأزمة المالية، وتأتي في المرتبة الثانية أخبار البورصات وهي كلها سلبية تقريباً مع تسجيل بداية ظهور أخبار تتعلق بالانعكاسات الاجتماعية والنفسية اللازمة ممثلة بأربعة (٤) من جملة (٩) هي كل ما أفردته الصحف الثلاث لهذا المحور. الأولان في الأهرام^٢، والثالث في الشرق الأوسط بعنوان "مصري يحاول الانتحار بعد أن فقد مدخراته في البورصة" (٢٠٠٨/١٠/١٤) وهو في الحقيقة، كما يتضح من نص الخبر انتحار فعلي وليس محاولة! والرابع في الجزيرة بعنوان "المواطن يخرج من الأزمة المالية.. رابحاً" (٢٠٠٨/١٠/١٣)!!

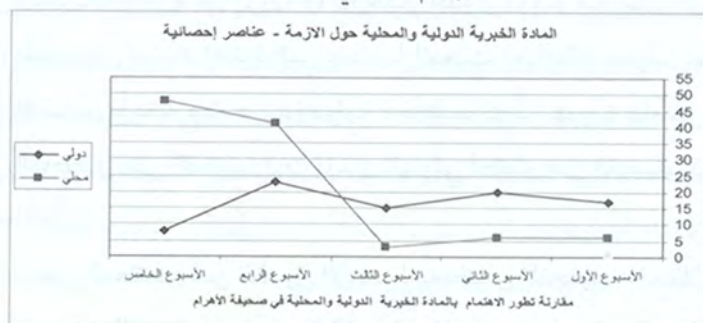
مقارنة تطوّر الاهتمام بالمادة الخبرية ضمن ثنائية دولي/محلي:

يتضمّن كل رسم من الرسوم الثلاثة في (٥) و (٦) و (٧) أزواج من المنحنيات يمثل صورة مقارنة لتطوّر الاهتمام بأخبار الأزمة في الداخل والخارج في كل صحيفة على حدة. وبالانطلاق منها يمكن أن نلاحظ ما يأتي أدناها:

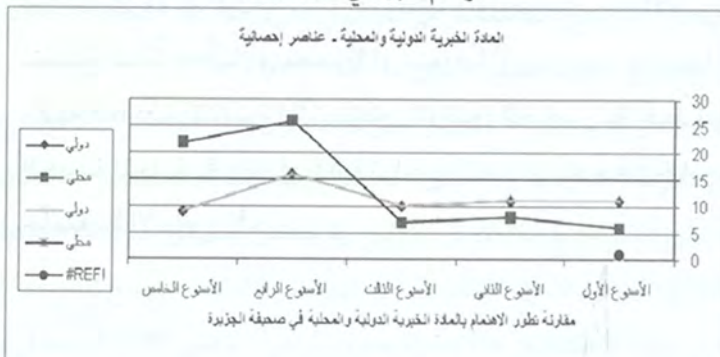
الرسم البياني عدد (٥)



الرسم البياني عدد (٦)



الرسم البياني عدد (٧)



أ- تعكس هذه الرسوم بوضوح الفرق بين صحيفة الشرق الأوسط من جهة وصحيفتي الأهرام والجزيرة. فقد تميّزت الشرق الأوسط بمسار يوازي فيه منحني الأخبار المحلية منحني الأخبار الدولية دون أن يتقاطعا، إذ ظلّ اهتمام الصحيفة بتغطية الجانب الدولي يسبر ضمن نسق تصاعدي معتدل ومنظم بينما شهد اهتمامها بالشأن المحلي "تقلبات" يمثلها خطّ التطوّر بوضوح وأبرزها النسق التصاعدي الحادّ الذي برز مع بداية الأسبوع الرابع. ولكنّ ذلك لم يغيّر من حقيقة التفوّق العددي للأخبار ذات المدى الدولي وتعكس ذلك القيمتان العدديتان للأسبوع الرابع، حيث عدد الأخبار المحليّة (٢٥) في مقابل (٣١) للأخبار الدوليّة. وهو ما يعني أنّ الصحيفة ظلّت على امتداد الفترة التي يغطيها البحث محافظة عموماً على طابعها الخاصّ باعتبارها جريدة دولية تخاطب قارئاً عربياً عامّاً، وتميل إلى التركيز على القضايا ذات المدى الدولي أكثر من القضايا ذات الطابع المحلي.

ب- وعلى العكس من الشرق الأوسط يعكس المنحنيان الممثلان للأخبار الدوليّة والأخبار المحليّة في الأهرام والجزيرة على التوالي المسار الذي اتبعته الصحيفتان في تغطية أحداث الأزمة العالميّة،^٤ فبالنسبة إلى كليهما كانت الأزمة في البداية شأنًا أمريكيًا وأوروبيًا بالدرجة الأولى ثمّ تطوّرت لتصبح شأنًا محليًا أي مصريًا أو سعوديًّا. ويبدو هذا واضحًا في ارتفاع القيم العدديّة المناسبة للأسبوعين الرابع والخامس في خطّ تطوّر المادة الخبرية المحليّة في مقابل بداية تراجع الاهتمام بالوجه الخارجي للأزمة خاصّة في الأسبوع الأخير.

وصف خطاب الأزمة في الصحافة العربية: تحليل كيفي

١- التمثّل المعرفي

إذا كان يوجد إجماع على وجود أزمة وعلى خطورة هذه الأزمة مهما تعددت مشارب المتحدثين عنها ومرجعياتهم الفكرية والأيديولوجية، فإنّ وجوه تمثّلها وتصور أبعادها ومآلها يختلف من مجموعة إلى أخرى. إنّ هدفنا هنا أن ننظر كيف تمّ تأويل الأزمة وتمثّل أحداثها وفاعليها وخطاباتها في الحقل الإعلامي الصحفي. وقد أدّانا الاستقراء إلى تمييز أربعة أنواع من الخطابات أو المواقف من أبعاد الأزمة وآفاقها هي:

خطاب التهوين: دعواه أنّ الأزمة تعود بالنظام إلى حالته الأولى مهما كانت حدّتها. ورغم أنّ هذا الموقف يبدو أقلّ المواقف قابلية لأن يدافع عنه صراحة، فإنّه يتشكّل في خطاب يجد في بلاغة المناورة القائمة على الاعتراف بالأمر الواقع، فالتهوين من أمره شيئاً فشيئاً إلى درجة قلب الحجّة على أصحابها، آلة جدال فعّالة، فتنتشر في ثياياه عبارات التعديل والاستدراك (ربّما، الأرجح أنّها، الأقرب إلى التصوّر لكن...) مثل ما يبدو في النموذج اللاحق:

"العالم أمام أزمة كبيرة بالفعل وربما غير مسبوقة في حجمها. لكن المعبد لن ينهار على أصحابه. كما أن الولايات المتحدة لن تتحول إلى دولة نامية كما يروج البعض ويأمل. والأرجح أنها ستظل برغم كل شيء صاحبة أضخم اقتصاد في العالم في الأجل المنظور... عماد غنيم، الأهرام ٢٠/٠٩/٢٠٠٨".

وإذا كان لا يوجد إلّا القليل من المتفائلين ليشككوا في الطابع الشامل والكوني للأزمة، فإنّ استراتيجيتين خطابتين بسيطتين تمكّنان هذا الخطاب من الالتفاف على هذه الصعوبة: تتمثّل الأولى في حصر النقاش حول موضوعات بعينها تورّط القارئ المستهدف في الخلوّص إلى استنتاجات تتسجم مع المقصد الحجاجي الذي عُقد عليه الكلام. فالأسئلة حول المدى الزمني للأزمة تحمل في طيّاتها

بالتأكيد الرغبة في رؤية الأوضاع تعود إلى ما كانت عليه، وبأسرع وقت ممكن. كما أن سؤال: "متى"، يصبح بديلاً بلاغياً مناوئاً عن سؤال "لماذا". ويميل هذا الخطاب من ناحية ثانية وبصفة جلية إلى التركيز على أسباب الأزمة المباشرة وأعراضها الظاهرة ويتجنب الأسباب الهيكلية أو البعيدة ويتسرع إلى اقتراح العلاجات الموضعية، كالدعوة إلى القضاء على عوامل الاختناق في الوضع المالي العالمي دافعاً بأن إنقاذ النظام المالي هو الأساس حتى لا تتفاقم الأزمة ويتكرر "كساد الثلاثينات".

"ولكن في الوقت الراهن لا يحتاج العالم إلى من يسكبون الزيت على النار بالحديث عن انهيار نظام الأسواق الحرة والعودة إلى الأسوار الحمائية... فكساد الثلاثينيات لم يحدث بسبب الانهيار المالي ولكن لأن القوى العظمى أصابها الذعر وقتها... (الأهرام ١٠/٧١٠٧)"

بل قد يلج هذا الخطاب من فكرة دورية الأزمة في النظام الرأسمالي وما أثبتته من قدرة ذاتية على "تصحيح نفسه اعتماداً على قوانين السوق" إلى الدفاع ضمناً عن الأزمة باعتبارها شرطاً للرفاه الاجتماعي!

"ولكن ما نعرفه أيضاً أن كل الأزمات السابقة كانت أزمات غير مسبقة. وسواء حدث الأمر عام ١٩٢٩، أو ١٩٨٧، أو ١٩٩٧، فإن النتيجة المعروفة كانت قدرة الرأسمالية على تجاوزها... إن الأزمات الدورية وعلاجها جزء أساسي من طبيعة الرأسمالية لأنها تطلق طاقات جبارة تعجز أحياناً عن ضبطها. ولكنها في الوقت نفسه توجد ما يكفي من الآليات والقدرات ما يجعلها تتعامل مع هذه الأزمات بكفاءة وسرعة أكبر... (العاصفة الرأسمالية الكاملة! عبد المنعم سعيد ، /الأهرام ١٣/١٠/٢٠٠٨)".

إجمالاً لا يضع النظام نفسه موضع اتهام، إنه على العكس من ذلك يحشد الحجج والأدلة ويستमित في الدفاع بل يخوض "حرباً استباقية" ضد أعداء النظام الرأسمالي من "أيتام الشيوعية"، كما يجسده النموذج التالي:

".. الأغرب من ذلك المتعاطفون مع النظام الاشتراكي أو ما يعرف بأيّام الشيوعية نهضوا من رقادهم فرحين وكأنّ لديهم الحل السحري... لا تبشرونا بعودة الاشتراكية لا ردها الله. إذا كانت الرأسمالية رمضاء، فإن الاشتراكية جهنم... (النظام الرأسمالي باقٍ فلا تبشروا بعودة الاشتراكية، د. عبد المحسن بن وني الضويان، الجزيرة ١٠١٨/٢٤)".

وتتمثل الثانية في التركيز على الطابع القدري للأزمة من خلال مماثلتها بالكوارث الطبيعية التي يتعيّن على كلّ الناس أن يتوحّدوا في مواجهتها، مما يفرض مناخاً من "حالة طوارئ فكرية" تُمنح معها الأولوية لا لجهود الإنقاذ المالي فحسب ولكن الفكري أيضاً!..

"...أما الأقرب للتصور في ضوء المعطيات الرقمية والأساسية أن الاقتصاد الأمريكي سيتجاوز هذه الأزمة... ولكن دعونا نأمل أنه في نهاية الدرس القاسي سوف تتوصل حكومات العالم إلى قواعد جديدة لإدارة اقتصاد السوق تكون أكثر عدالة وإنسانية وأكثر شفافية... (حديث السوق بقلم عماد غنيم الأهرام ٢٠٠٨/٠٩/٣٠)".

خطاب التعديل: يقدّم هذا الخطاب قراءة أكثر نقدية، فيقرّ بوجود شيء من الفساد في عالم التعاملات المالية ويشير بأصابع الاتهام إلى المضاربات المالية غير الشرعية وبصفة خاصّة إلى انحرافات مؤسسات الرهن العقاري لمجرّد الطمع في تأمين نسب فائدة عالية.

"...فقد شاعت الأزمة بسبب لجوء البنوك إلى توريق قروضها العقارية الضخمة عبر سنوات واستحداث أموال جديدة أعادت إقراضها في دورات متعاقبة مستخدمة ابتكارات مالية متطورة وخطرة للغاية تعتمد أساساً على ما عرف باسم المشتقات... (وراء الأحداث نهاية الرأسمالية.. أم تصويب لها؟ عماد غنيم / الأهرام ١٢/١٠/٠٨)".

أما بالنسبة إلى الحلول المقترحة فيسود في هذا الخطاب الحديث عن قدرة النظام الرأسمالي على تعديل مساره تعديلاً ذاتياً مثلما يسود نوع من الخطاب

الأخلاقي الذي يدعو إلى "التعقل" بانتهاج سياسات إقراض لا تغالي في توظيف الفوائد على المدينين والكفّ عن صرف ملايين الدولارات لمدراء ومصرفيين قادوا المؤسسات التي يقومون عليها إلى مشارف الإفلاس.

"...إن إعادة التنظيم مطلوبة، وإيجاد وسائل رقابية جديدة تتناسب مع درجة التطور والتعقد الذي وصلت إليه الأسواق المالية أمر ملح لحماية الاقتصاد العالمي خاصة عندما يهدد الخطر وظائف ولقمة عيش الناس...، ما يحدث رغم صعوبته هو كأي شيء يصل إلى درجة معينة من التعقد والتطور يحتاج إلى أساليب وأدوات جديدة لمراقبته وتنظيمه وليس قتله (على المكشوف، علي إبراهيم ٢٣/٠٩/٠٨)".
ويدعو هذا الخطاب الساسة إلى الوعي بخطورة الأزمة الشاملة بتغيير القوانين وعودة الدولة إلى ممارسة دور رقابي يجعل أسواق المال في خدمة الاقتصاد العالمي ويمنع الانحرافات.

"ولست أقول بأن هذه الأزمة كما يراها البعض إعلاناً بانتهاء نظرية الأسواق الحرة... ولكنني أستطيع القول بأنه قد ثبت أنه إذا كان النظام الرأسمالي يعتمد أساساً على ليبرالية السوق وحركته الحرة فإنه بحاجة إلى رقابة صارمة من جانب الدولة بواسطة البنوك المركزية... (الرأسمالية هي الحل... ولكن! مرسى عطاالله/ الأهرام ١٦/١٠/٢٠٠٨)".

خطاب إعادة الهيكلة: يتأسس نوع ثالث من الخطاب على مقولة أن لا خروج من الأزمة إلا بإحداث تغييرات عميقة في الوضع الذي خلفته الأزمة الحالية لا تتوقف عند البعد المالي أو الاقتصادي بل تتعداهما إلى البعد السياسي.

وإزاء الأزمة الراهنة، فإن الرأسمالية العالمية والمحلية بحاجة إلى إعادة النظر في نموذج التحرير المتوحش الراهن، لمصلحة إعادة الاعتبار للنموذج الذي يعطي الدولة دوراً مهماً في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي... (الأزمة المالية الأمريكية.. هل حان التغيير؟، بقلم: أحمد السيد النجار ٠٢/١٠/٢٠٠٨)".

يبيد هذا الخطاب شكاً بقدرة النظام الرأسمالي على تصحيح مساره ذاتياً عند الأزمات بمفعول آليات السوق المالية ذاتها، بل إنه يرى في تدخل إدارة سياسية محافظة كإدارة الجمهوريين في أمريكا لإنقاذ السوق المالية الدليل القاطع على تهافت نظرية التصحيح الذاتي.

"فقد ألغت هذه الأزمة نهائياً نظرية أن الأسواق تصحح نفسها. وكان الرئيس بوش قد جاء بنظرية: اتركوا الأسواق حرة، فإذا في عهده، وفي ظل إدارته، تؤمم الحكومة الأميركية مؤسسات قيمتها ٦,٥ تريليون دولار ... ("أيلول الأسود" الأميركي هز اقتصاد العالم، هدى الحسيني، / الشرق الأوسط ٢٥/٠٩/٠٨).

وبالنسبة إلى هذا الخطاب فإن التفكير في الأزمة الحالية ومعالجتها لا يمكن أن يكون بمعزل عن التفكير في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، وفيه ينظر إلى الأزمة لا على أنها قضاء حل فجأة بالناس ولكنه نتاج لتصور سياسي اقتصادي ساد علاقات الإنتاج وهي تطرح مسألة الأداء الديمقراطي في الديمقراطيات الغربية ومدى قدرته على التحكم برأسمال معولم تتجاوز سطوته نفوذ القوة المدنية في حدود الدولة الحالية.

"من يصدق أن النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الحالي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان هو نهايه أو غاية التاريخ؟ هل إهدار كل هذه الموارد الطائلة التي تقدر بتريليونات الدولارات هكذا بين يوم وليلة هو أمر طبيعي وعادي... (إهلاك الموارد.. وجميع الفقراء، بقلم: حازم عبدالرحمن ٢١/١٠/٠٨).

الخطاب الإسلامي:

يمثل الخطاب الإسلامي في المشهد الفكري والإعلامي الراهن الحامل الأساسي لأكثر الأطروحات الفكرية الأيديولوجية رواجاً في العالم العربي، إذ يغلب في الشارع العربي "خطاب يومي" إسلامي فحواه أن لو أخذوا بما عندنا وأخذنا به ما كانت الحالة لتؤول إلى ما آلت إليه. وهو خطاب تسمعه من "المتقف" قبل "العامي"، حيث يذهب خطاب الإسلاميين إلى أن تسمية هذه الأزمة على أنها أزمة

مالية تتعلق بالمؤسسات التمويلية هو تكييف يبعد عن الحقيقة لأن هذه الأزمة في حقيقتها هي أزمة للنظام الرأسمالي من حيث أسسه التي يقوم عليها ومن حيث آليات عمله ومن حيث أخلاقياته.

ويبدو الخطاب مأخوذاً بالإشادة بسلامة التصور الإسلامي؛ لكونه مصدراً إلهياً، بينما غيره من النظم الأخرى مستمدة من تجارب بشرية يرد عليها الصواب والخطأ، وهذا المكون الخطابي ثابت في تفسير الإسلاميين للأزمة المالية. فالنظام الاشتراكي الذي تبناه الاتحاد السوفيتي "سابقاً" اصطدم بالفطرة البشرية، فألغى الملكية الفردية ومنعها بالكلية، والأزمة المالية الحالية أتت جراء الإفراط في الملكية الفردية فكان هذا الشطط مخالفاً للفطرة ولسنة الله في خلقه.

"وهذا ما نادى به الإسلام في المجال الاقتصادي فهو لا يفرض قيوداً مكبلة كما في الشيوعية ولا يترك الأمور لحرية منفلة كما في الرأسمالية المترنحة وإنما يقوم على الحرية المنضبطة... (قراءة في الأزمة المالية العالمية.. البديل الإسلامي، بقلم: د. محمد عبدالحليم عمر / الجزيرة ٢٠/٨/٠٨).

ويرصد هذا الخطاب مجموعة من الآليات التي اعتمدها الاقتصاد الرأسمالي وأسواقه المالية، وهي مخالفة لشرع الله تقوم على الربا وبيع الديون، وهي أمور محل نهي في الإسلام. ويركز على أن ما وقع من مشكلات اقتصادية يأتي كنتيجة مباشرة لمخالفة شريعة الله عز وجل.

"فالشاركة بين القطاعين العام والخاص أو المشاركة بين القطاع الخاص والأفراد من خلال مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر هو البديل للفوائد البنكية المحرمة التي كانت سبباً أساسياً في طمع وجشع الرأسمالية المعاصرة، كما أن الاستثمار لا بد أن يكون في أصول ملموسة ومضمونة لا في منتجات مالية ورقية خيالية معقدة كالتي طورته البنوك الاستثمارية وكانت السبب في خسارتها واضمحلالها... (الاقتصاد الإسلامي بين الرأسمالية والاشتراكية، بقلم: سهيل الدراج، الجزيرة ١٨/١٠/٠٨).

وكثيراً ما يكرر هذا الخطاب أن ما يحدث هو فرصة يجب عدم ضياعها أو التفریط فيها وينصح بالمسارعة باستغلالها من خلال نبذة دعوية تركّز على الأخلاق والقيم الفاضلة. ويغلب عليه التشديد على سلامة تجربة المصرفية الإسلامية ونفي أي أضرار بالبنوك الإسلامية بسبب بُعد آليات العمل الموجودة في أسواق المال أو البنوك الغربية المتضررة من الأزمة، فيكتب أحدهم:

"... ونحن نقول هذه فرصة ممتازة لنقدم المصرفية الإسلامية بقوة. فقد حققت المصرفية الإسلامية رغم حداثتها كنظام مطبق في دول العالم نجاحاً واسعاً... وقد أكد عدد من الخبراء والمسؤولين في بعض البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، عدم تأثر المصارف الإسلامية من الأزمة المالية الحالية وذلك بسبب.. اعتمادها على قواعد تشريعية تنظم العلاقات المالية وتحدد الحقوق والواجبات... وهذا يثبت نجاح النظام المصرفي الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية العالمية. (الأزمة المالية وحلول المصرفية الإسلامية، بقلم: فرحان الخمشي ١٧ - ١٠)".

وهو عموماً خطاب يتجه إلى أصحابه، ويتماهي مع جانب من التمثيلات الثقافية السائدة ويعتمد على الإشادة باقتناع الآخرين ببعض جوانبه وشهاداتهم حول صلاحيته، كما أن من ملامحه عموميته وإغراقه في المجاز في بعض الأحيان وهو منحى في التعبير يشير إلى أزمة في التفكير سببها أن من يتصدى لمثل هذه الطروحات قد لا تكون لديه المعرفة الكافية للاستدلال على طروحاته مما خلق ثغرة بين الرغبة العميقة في استحداث الفكرة والعجز عن تعميقها وبلورتها لغياب المرتكزات الموضوعية الكافية للقيام بذلك كما ينقصه ضعف الدليل وبساطته (بل سذاجته) أحياناً، فالأزمة المالية هي دليل قاطع على فشل الرأسمالية عموماً، وإذا فشلت الرأسمالية فالإسلام هو الحل من خلال أسلوب حجج نقلية. وفيما يلي نموذج لهذا النوع من الخطابات الإنشائية:

".. نعم إنه أفول لحضارة الدولار ونسف لأهم مقوماتها ألا وهو الاقتصاد الربوي الذي سمم اقتصادات العالم بانتفاضاته المرضية... إن مظالم عالمية يصعب

حصرها كانت وراء تساقط النسر الأمريكي الذي خلق في الفضاء حتى انعدم في جوه الأكسجين ثم هوى إلى مكان سحيق، الله أعلم بأعماقه، وذلك تماماً مثلما ترنح (الدب الروسي) الذي تساقط قبل قرابة العقدين من الزمن .. (عولة الانهيارات، د. خالد الشريدة، الجزيرة ١٥ - ١٠).

٢- التمثل الاستعاري:

يندرج حديثنا عن التمثل الاستعاري ضمن الخطاب الصحفي حول الأزمة المالية العالمية في إطار يستمد من المقاربة الدلالية العرفانية التي تقضي بأن "جزءاً هاماً من تجاربنا وسلوكياتنا وانفعالاتنا استعاري من حيث طبيعته"^{٢٣} وتنعكس هذه الحقيقة بصورة طبيعية في الخطاب باعتباره الحامل الأبرز للتجارب والمدرجات والأفكار. إن الاستعارة جزء من النسق التصوري المتحكم في إنتاج الأقوال "فتصوراتنا تبين ما ندركه وتبين الطريقة التي نتعامل بواسطتها مع العالم كما تبين كيفية ارتباطنا بالناس... وإذا كان صحيحاً أن نسقنا التصوري في جزء كبير منه ذو طبيعة استعارية فإن كيفية تفكيرنا وتعاملنا وسلوكياتنا في كل يوم ترتبط بشكل وثيق بالاستعارة"^{٢٤}.

ليس بمقدورنا في الحدود الضيقة لهذا العمل، أن نحدد تحديداً مفصلاً الاستعارات الجارية في الخطاب حول الأزمة فكّمها مهول وأبعادها المعرفية والأيدولوجية في منتهى التشعب، ولكننا نسعى إلى التوقف عند كبريات الاستعارات التي تمثل من خلالها الخطاب الصحفي أبعاداً أساسية معرفية وأيدولوجية من الأزمة المالية العالمية.

نحتاج قبل هذا إلى بسط أنماط الاستعارات الكبرى كما بلورها تحليل الخطاب الدلالي العرفاني، وهي بحكم جدة التصور ومخالفته للنظرية البلاغية القديمة مختلفة عدداً وأنماطاً عن المألوف من معارفنا.

يرجع لايكوف وجونسون "الاستعارات التي نحيا بها" إلى ثلاثة أقسام كبرى:

١. الاستعارات الاتجاهية: وهي استعارات ترتبط بالاتجاه الفضائي المكاني كالمقابلة بين الأدنى والأعلى والداخل والخارج والفوق والتحت والمركز والهامش... إلخ وتعطي هذه الاستعارات عملية تمثل "الوقائع" أبعاداً فضائية ليست لها من المنظور العقلي الخالص. ففي نماذج من قبيل:

- استكملت السوق الكويتية رحلة الارتفاع لتعويض الخسائر بجلسة امتازت بقوة و حدية الارتفاع" (الشرق الأوسط ١٧/٠٩/٠٨).

- "مع تصاعد حدة الأزمة المالية في الولايات المتحدة تنفس مرشحا الانتخابات الرئاسية....." (الأهرام ١٧/٠٩/٠٨).

- هبط الدولار والأسهم في آسيا بشدة وقفزت السندات التي تمثل ملاذاً آمناً بعد أن أخفقت محادثات طارئة.. (٠٨/٠٩/٠٨).

تبدو طريقة التعبير بديهية للوهلة الأولى، لكن عملية سبر بسيط تظهر أنها تجري وفق منوال موحد يستعيد البعدين الفضائيين صعود / نزول. وهي استعارة فضائية نمطية تجعل الجيد فوق والردئ تحت. وما من شك أن تدبر أقوالنا الأكثر عفوية يظهر أن "جلّ تصوراتنا الأساسية منظمة تبعا لاستعارة أو مجموعة من الاستعارات ذات التوجه الفضائي"^{٢٥}.

٢. الاستعارات الانطولوجية: تتمثل الاستعارة الانطولوجية التجربة الانسانية - لا سيما المجردة منها - باعتبارها هوية متجسمة في مادة، وهذا الضرب من "التشخيص" يسمح بالإحالة على التجربة المتمثلة وبتجميعها وتكميمها^{٢٦}، فالأرقام والمؤشرات والمعاملات المالية سيطلق عليها اسم الأزمة المالية، وإذا تدبرنا الأفعال التي تسند إليها والصفات التي تتعلق بها كما في النماذج اللاحقة فإننا نكون إزاء كيان قد استعيرت له سمات كالفاعلية والعاقلية والإرادة... إلخ. ويسمح تمثيل الأزمة على هذا النحو بالإحالة عليها وتكميمها وبأن نرى فيها مسبباً وفاعلاً وباعثاً على رد الفعل. إن استعارات انطولوجية كهاته ضرورية في محاولتنا بناء تحليل عقلائي لتمثلاتنا:

- الأزمة المالية العالمية تضرب بقوة وتجبر أكبر رابع بنك أمريكي على إشهار إفلاسه (الأهرام ٠٨/٠٩/١٦).
- الأزمة المالية تسيطر على المعركة الانتخابية (الاهرام ٠٨/٠٩/١٧).
- الأزمة المالية تفرض نفسها على أول مناظرة تليفزيونية بين مرشحي الرئاسة الأمريكية (٠٨/٠٩/٢٨).

٣. الاستعارات البنيوية: و"مفادها أن يبين تصوّر ما استعارياً بواسطة تصوّر آخر"^{٢٧} من قبيل تمثل الأزمة المالية من خلال استعارة الوحش القاهر أو الجائحة التي لا رادّ لها.

لا بدّ أن القارئ سيلاحظ أنّ الفئتين الأوليين من الاستعارات بديهيتان إلى الحدّ الذي نفقد معه القدرة على التعبير من دونهما. من هنا يأتي الشعور بأننا إزاء شكل التمثّل اللغوي الأكثر طبيعية وأن ما قد قيل هكذا ما كان له إلا أن يقال كذلك، لكنّ الأمر مختلف في حالة الاستعارات البنيوية، فتصوّر تجربة ما من خلال أخرى عملية متعددة الأبعاد ومعقّدة من الزاويتين المعرفية والأيدولوجية. لن نهتم - لما سبق وفي الحدود الضيقة لهذه الفقرة - إلا ببعض النماذج الدالة من الاستعارات البنيوية في الخطاب الصحفي حول الأزمة المالية. وقد انتخبنا ثلاث استعارات تواترت فيه بدرجات متفاوتة نسبياً. هي استعارة التاريخ واستعارة الكوارث الطبيعية والأوبئة واستعارة الصور المسيئة.

- استعارة التاريخ:

تتم إحدى أبرز وجوه تمثل الأزمة المالية الأخيرة في الصحافة العربية من خلال التجربة التاريخية لأزمة ١٩٢٩ الكبرى. واحدة من أبرز العلامات الدالة في هذه الاستعارة الكلية - استعارة اللون في عبارة "الاثنين الأسود" المتواترة ومرجعها في منتهى الشفافية، فهو بلا شك "الخميس الأسود" العبارة التي كرّسها الخطابان الصحفي فالتاريخي علامة على بداية أزمة الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الفائت. ويعكس النموذجان الآتيان هذه الاستعارة:

- شهدت أسواق المال العالمية أمس ما وصف بـ«أثنين أسود» جديد مع خسائر كبيرة منيت بها الأسهم العالمية وسط مخاوف من أزمة اعتبرت أنها الأسوأ منذ قرن،.. (الشرق الأوسط).
- تكاد تجمع آراء المحللين الاقتصاديين الثقة في العالم أجمع. على أن الأزمة المالية الضخمة التي تتعرض لها الولايات المتحدة وتفوق في حجمها وخطورتها ومدى اتساع تأثيرها أزمة الكساد العظيم الذي وقع في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي. ستكون لها آثارها السلبية البعيدة المدى على قوة الاقتصاد الأمريكي ومكانة الولايات المتحدة في العالم. (الأهرام).
- لا يساورنا شك في أن نصيب المحرر الصحفي العربي من "توليد" هذه الاستعارة محدود لاعتبارات تاريخية وجيوسياسية معروفة، غير أن "ترشيح" الاستعارة نفسها يعطي هذا الخطاب فرصة الاستلهام من تجربته المحلية. فتحت عنوان طريف "أيلول الأسود الأمريكي هز الاقتصاد الأمريكي" تكتب إحدى الصحف:
- تسبب تاريخ السابع عشر من هذا الشهر بـ«أيلول الأسود» المالي الأمريكي، ولكن على عكس ما حصل أثناء الأزمة المالية عام ١٩٢٩ عندما احتاجت أمريكا إلى أربع سنوات لتواجهها عام ١٩٣٣، بعدما أغلقت المصارف أبوابها، وفرغت صناديقها. هذه المرة أخذت الحكومة الأمريكية سنة واحدة لتدرك ضخامة الأزمة. (هدى الحسيني، الشرق الأوسط ٢٥/٩/٢٠٠٨).

هنا تتفاعل عناصر من الذاكرة العربية الإقليمية ممثلة في الإحالة على أحداث أيلول الأسود المريعة في الأردن سنة ١٩٧٠ مع العنصر الكوني متمثلاً في أزمة ١٩٢٩ لتنتج خطاباً بملامح متفردة في ظاهر نسجه ولا يخلو - فيما بين السطور - من شعور بالزهو أو بالتشفي لانتقال "الاسم" من الدلالة على المحنة الإقليمية إلى التلبس بأزمة المركز المسؤول - في ضمنيّات الخطاب - عن المحنة الإقليمية.

تتسق استعارة الأزمة التاريخية للأزمة الحالية مع خطابي التعديل وإعادة الهيكلة، فكون الأزمة الحالية حادثة تاريخية لها نظائر في التاريخ يجعلها من مسؤولية صانعيها الفعليين - وهم الذوات والمؤسسات البشرية - وتلقي على عاتقهم واجب تعديل المسار.

- استعارة الكوارث الطبيعية والأوبئة والجوائح:

ربما تكون هذه الاستعارة أكثر الاستعارات تواتراً في الخطاب الصحفي حول الأزمة المالية. فالخطاب - في هذه الحالة - يمنح من الذاكرة القريبة للخطابات حول أحداث جسام، من تسونامي أندونيسيا ٢٠٠٤ إلى الزلازل والأعاصير في المحيطين الأطلسي والهادي وصولاً إلى الفيروسات المتعددة التي هددت البشرية مطلع القرن الحالي. وتعكس هذا، النماذج الآتية مما كتب في الصحافة العربية:

- تعرضت الأسواق العالمية مجدداً لهزات عنيفة على أثر الخسائر التي تعرض لها القطاع المصرفي الأمريكي وتبعات ذلك على البنوك الأوروبية (الأهرام ٠٨/٠٩/١٦).

- الواقع، أنه لا يوجد فارق يذكر بين إعصاري جوستاف وايك وطريقة انفجارهما التلقائية واستحاله استئناسهما... وبين إعصار فقاعة الرهن العقاري التي تبدو بدورها غير قابلة لإخضاعها للسيطرة وتتفجر بذات الشكل الأعمى العفوي البري. إلا أنها تترك وراءها خسائر تبلغ مئات المرات خسائر الأعاصير (الأهرام ٠٨/٠٩/٢١).

- عصف إعصار (ليمان) بأسواق العالم ولم تسلم منه الأسواق العالمية والأسهم العربية والخليجية (الجزيرة ٠٨/٠٩/١٦).

- "تسونامي" يضرب أسواق المال العالمية بعد انهيار بنك ليمان براذرز الأميركي (الشرق الأوسط ٠٨/٠٩/١٦).

- إنقاذ «فورتيس» وسط مخاوف من انتقال عدو "الفيروس" الأمريكي (٠٨/٠٩/٣٠).

بقدر ما يستمد الخطاب الصحفي في ترشيح استعارة الكوارث والجوائح من ذاكرته الخاصة فإنه يشكل في الحقيقة نسقاً تصويرياً يمسك من خلاله بمظاهر التصور المستهدف (= الأزمة المالية) إمساكاً من زوايا نظر متخيرة، ومدلول التخيّر هنا أن معالجة الوقائع المستجدة بمفردات الوقائع الراسخة، إذ يتيح إنارة جوانب من الظاهرة فإنه يمنع من رؤية أخرى أو يجعل - على الأقل - ورودها هامشياً. نحن ههنا إزاء لعبة إظهار وإخفاء. فبقدر ما تساعد الاستعارة على تصوير حجم الأزمة وطابعها الكارثي الشامل بما يخدم وظيفة المبالغة في الخطاب كإحدى آليات الاستدراج الرائجة في الخطاب الصحفي فإنها تنزلها منزلة الظواهر "القدرية" على غرار العنصر المستعار تماماً. فلا تعود الأزمة المالية حينئذ حدثاً تاريخياً ومسؤولية سياسية وإنسانية، بل تتخذ مظهر القوة القاهرة التي تستدعي على غرار الأعاصير والزلازل والأوبئة تضامناً عاماً وتستبعد - تقريباً - كل خطاب محاسب أو باحث في المسؤولية.

فبموازاة الوظيفة المعرفية للاستعارة التي تمكّن من إدراك الظاهرة يسري محتوى أيديولوجي ضمني، فلا يكون من المستغرب بعد هذا أن نرصد توارد هذه الاستعارة بصفة جوهرية مع خطاب التهوين الذي عالجنه في سياق التمثيل المعرفي أعلاه، وأن نلمس قوة التلبس بين الوظيفتين المعرفية والأيديولوجية في هذه النماذج من الخطاب الصحفي.

- استعارة الصور والرسوم المسيئة:

تحيل استعارة الرسوم المسيئة على واقعة الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول (صلى الله عليه وسلم). وهي التي أطلقت في العالم العربي في السنوات الأخيرة، كمّاً هائلاً من الخطابات المناهضة عن رموز الديانة الإسلامية والمهاجمة لأسس الثقافة الغربية. وقد كانت موضوعات التصوير والتمثيل أساسية في كل المناقشات التي دارت، إذ من المعلوم أنّ التجاوز في حق رموز الإسلام قد تم في كل الأزمنة في مستوى الخطاب اللغوي، لكن رد الفعل لم يكن بمثل الحدة التي

صاحبت الردّ على موضوع الرسوم الكاريكاتورية. من هنا فإنّ ذاكرة الخطاب الصحفي قد التقطت مفردات التجربة الفريدة لتعيد تدويرها. ويعكس النموذجان اللاحقان من الخطاب حول الأزمة هذا المظهر بجلاء.

• الأزمة الاقتصادية والإعلانات المسيئة تهيمن على الحملة الانتخابية في أميركا (٠٩/١٦ الشرق).

• شارك ما لا يقل عن ١٠ آلاف مواطن فرنسي من فئات اجتماعية متباينة في مظاهرات حاشدة... ورفع المتظاهرون لافتات تندد بحالة الإفلاس التي يعاني منها المواطنون. فضلاً عن رفع لافتات تحمل رسوماً كاريكاتيرية تسيء للرئيس الفرنسي والنخبة السياسية. (٠٨/٠٩/٢٩ الأهرام).

لا يهمننا درجة انتشار هذه الاستعارة بقدر ما يعيننا عنصر التفرد فيها، إذ لا يخامرنا شكّ في أنها تعكس خصوصية الخطاب الصحفي العربي وخصوصية أفق التقبّل عند قارئه والمناخ العام الذي يُداول فيه بمعطياته الأخلاقية والسياسية، وإلّا فإنّ الصور الكاريكاتورية في الفضاء الثقافي والسياسي التي يتحدّث عنها النصّان (أمريكا و أوروبا) لا تُقبل على هذا النحو ولا تُوصف بمفردات الإساءة أو الإهانة عموماً بقدر ما يستوعبها مفهوم "حرية التعبير"، ولذلك فمن غير المستساغ أن ترفع دعوى على صحيفة بسبب رسم كاريكاتوري لإحدى الشخصيات العامة.

تعمل الاستعارة في النصين عمل الراشح الثقافى فتلوّن الوقائع بلون محليّ قد لا يكون الوعي به واضحاً تماماً في ذهن المحرّر. ويبدو هذا أوضح في نصّ الخبر في الأهرام. ذلك أن مستوى التناسب بين الوقائع المنقولة وطريقة نقلها ينطوي على درجة من الاختلال الناتج عن الانسياق وراء المبالغة والتضخيم. فنزول ١٠ آلاف شخص في شوارع فرنسا حدث عابر في سياقه الأصلي ولكنّه يتحوّل في سياق الخطاب الصحفي العربي إلى حدث استثنائي. والصور والرسوم الكاريكاتورية من الأمور المألوفة في السياق الأصلي غير أنها تصبح في سياق إنتاج الخطاب الصحفي العربي وتقبله مسيئة!

يتضح من وجهة نظرنا في النماذج السابقة من استعارات الأزمة أن التمثّل الاستعاري:

- يسير بموازاة التمثّل المعرفي ويتكامل معه في معظم الأحوال.
- ينطوي على طاقة توليد دلالي هامة تغني الخطاب حول الأزمة بمفردات مستمدة من الذاكرة الخاصة بالخطاب الصحفي مما يسمح ببناء تصوّر للمستجدّ بموادّ جاهزة للاستعمال.
- يسمح لمنهج الخطاب بهامش مناورة أوسع في التصرف في ضمنيّات القول إنشاءً وتقبلاً.

نتائج أوليّة: من الكمي إلى الكيفي

عملنا في القسم التطبيقي الأول من هذا البحث على رصد وتتبع مجموعة من المتغيرات بهدف الوصول إلى مؤشرات واضحة حول حجم الاهتمام بالظاهرة المدروسة وتوزيعه. وكانت المتغيرات أربعة هي: التسمية وتوزيع المادة بحسب أجناس الكتابة الصحفية وثنائية المحلي/ الدولي ومؤشّر التطوّر الكمي لاتجاه الاهتمام ضمن ثنائية محلي/دولي.

وقد أوضح لنا الرصد الإحصائي والإخراج البياني لهذه المتغيرات مجموعة من النتائج أبرزها:

- في مستوى التسمية: لاحظنا هيمنة التسمية بـ "الأزمة المالية العالمية" ومرادفاتها من قبيل "أزمة الرهون العقارية" و "أزمة الاسواق المالية" مقابل ضُمور التسمية بـ "الأزمة الاقتصادية" (باستثناء جريدة الشرق الأوسط)، وقد أوضحنا ما يتضمّنه هذا الاختيار من المنحى المحافظ في التعامل مع الحدث المستجدّ ضمن أبعاده الأيديولوجية والسياسية. فحصر الأزمة في البعد المالي يكتسي طابعاً دفاعياً عن النظام الاقتصادي الاجتماعي المؤلّد لها، بينما يضعها الوصف بـ "العالمية" في أفق

الأزمات الكونية التي لا يتحمل مسؤوليتها طرف بعينه، وهو ما ألمحنا إليه في مقدمة البحث ولا شك أن هذا ينسجم تمامًا مع مقتضيات خطاب التهوين الذي حللنا عناصره أعلاه.

- في مستوى أجناس الكتابة الصحفية: برز طغيان الوظائف الإخبارية في غالب الأحيان على حساب وظائف التعليق والتفسير، وبالاقتناع الغلبة الإحصائية لأجناس الكتابة المخصصة للنوع الأول من الوظائف. وقد بدا لنا الأمر معقولاً بالنظر إلى دفع الأحداث الجزئية اليومية التي أصبح ينتظمها عنوان مرجعي: "الأزمة المالية العالمية"، على أن إدخال اعتبارات تتعلق بإخراج المادة الإخبارية، في العنونة خاصة يقود إلى تعديل الصورة بما ينطوي عليه من توجيه حاجي ومن تبين لوجهات نظر واستبعاد لأخرى³⁸.

- في نسق تغطية الأخبار: تكشف المقارنة بين مراحل تغطية أخبار الأزمة ضمن متغير محلي/دولي عن مفارقة أساسية في الخطاب الصحفي العربي حول الأزمة. فمعطيات الأسبوع الأول تُخرج الأزمة على أنها حدث يجري "هناك" في المركز، من هنا وسم الأحداث المتصلة بـ "الدولية". ولكن ما أن نصل إلى الأسبوع الرابع حتى تتبدل الصورة بتكثف المادة الخبرية والتعليقية كمًّا ونوعًا حول الآثار المحلية للأزمة. هذه الأزمة ستصبح شأنًا محلياً بامتياز بمتعلقات دولية.

يتصل هذا التحول في المعطيات الإحصائية وفي الإخراج البياني الموافق لها اتصالاً متيناً لا محالة بما سيحصل من تطور في تمثيل الأزمة: فالصورة النمطية الغالبة على الأسبوعين الأولين أننا إزاء أزمة تحدث في المركز الرأسمالي، وتلك مناسبة - في جانب منها على الأقل - لظهور أنواع من التفاعل مع الحدث ذات مواصفات محدّدة. من ذلك خطاب الإدانة للنموذج الاقتصادي الرأسمالي سواء أكان ذلك الخطاب خطاباً كونياً أم خطاباً أيديولوجياً شأن الخطاب الإسلامي حول الأزمة الذي بدأ بالظهور مبكراً وإن على استحياء. ومنه أيضاً خطاب المشاركة من خلال النموذج الذي سميناه خطاب التهوين. غير أننا ما أن نصل إلى الأسبوع الرابع

وتتشكّل الصورة الأخرى للأزمة باعتبارها شأنًا محلياً يجري "هنا" و"الآن" حتى تتغيّر تقريباً "تضاريس" الأصوات المعبرة عن تمثّل الأزمة في الخطاب الصحفي العربي، فيتوارى خطاب التهوين ويتراجع خطاب التعديل ليظهر بقوة خطاب إعادة الهيكلة ويرتفع صوت "الخطاب الإسلامي" حول الأزمة وإن بنفس النبرة والمكونات.

هكذا يتّضح لنا أنّ الممتد الخطابى حول الأزمة المالية العالمية ليس شيئاً واحداً ولا شيئاً متجانساً، فنحن في الحقيقة إزاء نسيج من الخطابات هي عبارة عن أصوات متصارعة، يعلو بعضها فيخفي الأخرى أحياناً وتتدافع في جوقه الخطابات أحياناً أخرى. ونعتقد أنّ نتائج تحليل المتغيرات الكمية قد ساعدتنا فعلاً في رصد نتائج نوعية موثقة في اتجاهات الخطاب الصحفي العربي نحو "الأزمة المالية العالمية" بدءاً من التسمية إلى هيئة الإخراج إلى وجوه التمثّل.

خاتمة البحث

كان موضوع هذه الدراسة الأزمة المالية العالمية من حيث هي "وحدة خطابية أيديولوجية" لها بدائل تعبيرية تتوارد معها وسياق مقالي ينتظمها ولها أشكال بلاغية ترافقها وأجناس خطاب تحضر فيها. تعبّر هذه الوحدة عن فكر آني ذي نسقية محدودة ولكنّه ذو فاعلية مؤكّدة، وهو الرصيد الفعلي للصحافة التي تتعامل مع الجماهير وتغذيها بأيديولوجيا أنتجت خارجها. فليس من وظائفها إنتاج معرفة حول الواقع - أي حول الأزمة في حالتها هنا - ولكنها تؤمّن التدفّق غير المنقطع والإذاعة المستمرة لحسّ مشترك، وبالتالي هي تختار الكلام وتصفيه ليترسخ خطاباً يمتلك سلطة التأثير.

تصدّينا لهذه الدراسة ونحن نأخذ في اعتبارنا قاعدة "الموضوعية" التي يقدّمها الصحفيون على أنها قاعدة عملهم التي لا تناقش ولكننا ندرك - من ناحية

أخرى- أن النزوع إلى الموضوعية يصطدم سريعاً بالشروط الواقعية لممارسة الكتابة الصحفية ضمن مقام محدد. وتتطوي هذه الشروط على عدد غير بسيط من المفارقات التي لا يمكن تجاوزها كمفارقة المصادقية والنزوع إلى استدراج الجمهور ومفارقة الجمهور والرواشح الأيديولوجية التي يفرضها على الصحافة. فالصحيح والجدير بالاهتمام هو ما يعتبره القراء كذلك أو قل ما يتصوره الصحفي مطابقاً لأفق انتظار قارئه وتمثلاته الأساسية. يضاف إلى ذلك مفارقة الإبانة بأداة علامية غير شفافة: فللكلمات ذاكرتها ومعانيها الضمنية وقيمها الحجاجية التي قد نقول المحرر أكثر مما يريد قوله أو غير ما يريد قوله، وأخيراً فهناك مفارقة اختيار الأحداث وتنظيمها. ولعل من أظهر ما اتضح لنا أن الخطاب الصحفي ليس خطاباً مستقلاً ولا خطاباً حول الخطاب بالمعنى البسيط، إنه بالأحرى خطاب يحول ويبسط، ويذيع خطاباً أنتج خارجه وقبله ضمن الأجهزة الأيديولوجية السياسية التي تدير مجالات الصراع الاجتماعي.

وقد قمنا بتحليل إخراج خطاب الأزمة وأنواع التمثلات التي حملها بما تتضح معه أربعة أبعاد تكوينية، يمكن ترجمتها في مستوى تحليل الخطاب إلى أربعة مجاميع من الاستراتيجيات الخطابية:

- استراتيجيات التماهي مع وجهة النظر السائدة في مستوى التسمية والتوصيف والتمثيل الاستعاري.
- استراتيجيات التهوين والتلطيف باعتبارها المكمل الموضوعي لاستراتيجية التماهي في خطابي التهوين والتعديل.
- استراتيجيات التباعد من وجهة النظر السائدة وقد تجسدت في الخطاب النقدي حول الأزمة كما عكسه نسق تطور التغطية الإخبارية من أسبوع إلى آخر وفي تشكّل الخطاب الاحتجاجي في صوره المختلفة.
- استراتيجيات التهويل، والإخراج الدرامي وقد عكسها على نحو واضح خطاب إعادة الهيكلة وبدرجة أقل الخطاب الإسلامي حول الأزمة.

وعليه فمن خلال توصيف صيغ التعامل مع وجهات النظر التي يحملها الخطاب السياسي والاقتصادي حول الأزمة لاحظنا نتائج مثيرة للانتباه:

- تستعمل الصحف الثلاث مصطلح الأزمة المالية العالمية منذ البداية استعمالاً بدون احتراز. فلا وجود لعلامات تنصيص أو وسائل إخراج طباعي أو لأي أساليب خطابية أخرى تفيدنا أنّ المحرر ينأى بنفسه عن التبني الصريح لمتضمنات العبارة فيعزل الدالّ بدءاً ليتساءل عن علاقته بما يسميه (تنظر أخبار الأسبوع الأول خاصة).

- يكمل النتيجة السابقة، كثرة القرائن الدالة على التبني الصريح من ذلك: استعمال العبارة معرفة بالألف واللام وتواتر الإخبار عن الأزمة في الصيغ الجمالية الإثباتية غير المعدلة، وغلبة الجمل المبنية للمعلوم؛ وهي قرائن تشعر بأن العبارة إنما تسمى معطى واقعياً بديهاً وحقيقة طبيعية لا يُحتاج معها إلى أي وجه من وجوه الاستدلال الخاص.

إذا كان من المسلم به أنّ مسؤولية الصحافة هي في المقام الأول مسؤولية إعلامية، فإنّ دراسة المراثيات في الخطاب انطلاقاً من المدونة التي اشتغلنا عليها قد أدّانا إلى تلمّس معالم البعد الثاني في هذه المسؤولية وهو البعد السياسي. فالكتابة الصحفية شأن سياسي بامتياز وشأن سياسي بالمعنى الأوسع لكلمة "سياسة" باعتبارها إدارة للعقول وللانفعالات في ضوء نماذج التمثّل الكبرى السائدة في ثقافة المجتمع. فالصحافة تغذي هذه التمثّلات السائدة وترعاها وتتلاعب بالانفعالات وتوجّه مناحي الفهم والتأويل إذ تفرض أحداثاً بعينها على أنّها الأحداث الراهنة وحساً مشتركاً على أنّه إطار الفهم الأمثل والتأويل الصحيح وأقوالاً متعاودة على أنّها شهادات "لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها" وإذ تجنّد كتاباً وخبراء و"شهوداً" مخولين بسلطة التحدّث إلى الجمهور فإنّها تنجح في الهيمنة على اللغة فتفرض دوالً بعينها في لغة الجماعة وكلام الأفراد.

الهوامش:

- ١ يتوجه الباحثان بالشكر إلى عمادة البحث العلمي بجامعة الملك سعود على دعمها لمشروع البحث.
- 2 Patrick Charaudeau, « Discours journalistique et positionnements énonciatifs. Frontières et dérives », Semen, 22, Enonciation et responsabilité dans les médias, 2006, [En ligne], mis en ligne le 1 mai 2007. URL : <http://semen.revues.org/document2793.html>. Consulté le 23 novembre 2008.
- ٣ - دهدسون، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة نصر حامد أبو زيد (القاهرة، عالم الكتب ١٩٩٢)، ص ١٢.
- ٤ براون ويول، تحليل الخطاب، ترجمة منير التريكي ومحمد لطفي الزليطني (جامعة الملك سعود، ١٩٩٧)، ص ٣-٤.
- 5 B. Grant Colin "Destabilizing Social Communication Theory" Culture & Society, Vol. 20, No. 6 (2003) 95-119, p118
- ٦ يعكس الخطاب الإعلامي عملية الصراع والهيمنة عبر الإقناع وتزييف وعي الجماهير فهو من أهم مؤسسات التشكيل الثقافي، ولا نجاح الحقيقة إذا قلنا إن جميع مصادر التشكيل الثقافي على تنوعها أصبحت بحوزة الإعلام (Van Dijk, 1995, p253 وعكاشة ٢٠٠٧، ص ٤٤)
- 7 Patrick Charaudeau, 2006, <http://semen.revues.org/document2793.html>
- ٨ انظر العبارات التي تعرّف بها الصحف نفسها من قبيل "صحيفة يومية إخبارية شاملة".
- ٩ يعتبر هذا مبدأ كلياً في المقاربات التداولية لا سيما الحجاجية منها. انظر: باتريك شارودو معجم تحليل الخطاب، ترجمة المهيري وصمود (المركز الوطني للترجمة تونس ٢٠٠٨)، المواد الآتية: عمل اللغة ص ٢٠، عمل ص ٢٥، الحجاج ص ٦٨.
- 10 Patrick Charaudeau, 2006, <http://semen.revues.org/document2793.html>
- 11 Patrick Charaudeau, 2006, <http://semen.revues.org/document2793.html>
- 12 Patrick Charaudeau, 2006, <http://semen.revues.org/document2793.html>
- ١٣ ولكن ذلك لا يمنع من أن يُعترض علينا بأنه قد يكون العكس هو الصحيح، فكثيراً ما ينخرط الخطاب الصحفي في ممارسة هي أقرب إلى التضليل منها إلى الإخبار. لا نملك للرد على هذا الاعتراض سوى أن نقول إن الصحافة حتى حينما تمارس التضليل فهي تمارسه تحت مسمى الإخبار!!
- ١٤ انظر:
- عبد العزيز شرف، الأساليب الفنية في التحرير الصحفي (دار قباء، القاهرة ٢٠٠٠).
- فاروق أبو زيد، فن الكتابة الصحفية (دار المأمون ١٩٨١).
- ١٥ يحظى مبدأ الاختيار بعناية معظم تعريفات الخبر، ومن بين أبرز تعريفات الخبر التي يوردها عبد العزيز شرف في كتابه "الأساليب الفنية في التحرير الصحفي" هذا التعريف "إن الخبر الصحفي هو كل خبر يرى رئيس التحرير أو رئيس قسم الأخبار في جريدة من الجرائد أنه جدير بأن يجمع ويطلع وينشر على الناس، لحكمة أساسية هي أن الخبر في مضمونه يهتم أكبر جمع من الناس يرون في مادته إما فائدة ذاتية أو توجيهاً هاماً لأداء عمل أساسي، أو تكليفاً بواجب معين، إلى آخر ما يراه الناس واجباً يتحتم على الصحافة كأداة من أدوات الإعلام أن تؤديه نحوه" ص ٨٤-٨٥.
- ١٦ أبو زيد، ١٩٨١، ص ١١٣.
- ١٧ أبو زيد، ١٩٨١، ص ٩٣.

١٨ شرف، ص ٣٢٨.

19Thierry Herman et Nicole Jufer, « L'éditorial, « vitrine idéologique du journal » ? », Semen, 13, 2001, [En ligne], URL : <http://semen.revues.org/document2610.html>.

٢٠ شارودو، ٢٠٠٨ ص ٤٣ - ٤٧.

٢١ على بن شويل القرني "الخطاب الإعلامي العربي" - المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد الأول (يناير ١٩٩٧) ص ٣٩.

٢٢ الأزمة في اللغة العربية تعني الشدة والقحط، ويقال: أزمّت السنة، أي اشتد قحطها (الرازي، مختار الصحاح، المطبعة الأميرية، القاهرة) يعرفها قاموس أكسفورد بأنها نقطة تحول في تطور ما، ويفسر نقطة التحول بأنها وقت يتسم بالصعوبة والخطورة والقلق على المستقبل الذي يتطلب اتخاذ قرار محدد. وتعد الأزمة المالية العالمية الراهنة حلقة جديدة في سلسلة الأزمات التي يمر بها النظام الاقتصادي العالمي نظراً لطبيعة تكوينه، وآليات أدائه، وإن كانت هذه الأزمة من أكثرها خطورة سواء من حيث شدتها وجسامتها، أو انتشارها وتغلغلها قطاعياً وجغرافياً، أو سرعة تداعياتها على الاقتصاد العالمي. جاءت نقطة البداية في ٢٠٠٨/٩/١٥ مع إعلان بعض المؤسسات المالية الأمريكية إفلاسها (بنك الأعمال، ليمان براذرز) مما أدى إلى حدوث هزة قوية في الاقتصاد الأمريكي، وصلت تبعاتها إلى اقتصاديات دول العالم، لتطرح في طريقها بعدد من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية. ٢٣ التمثيل من مثل، تمثيلاً، يقال مثل الشيء لفلان، أي صورته له بالكتابة ونحوها كأنه ينظر إليه. وتمثيل الشيء تشبيهه به وجعله مثله (المنجد في اللغة والأعلام ص ٧٤٦).

٢٤. الغالي أحرشوا، أحمد الزاهر "مفهوم التمثيل في العلوم المعرفية" مجلة معرفة، عدد مزدوج ٣ و ٢، (الرباط ١٩٩٩) ص ٣ - ١٨.

٢٥ براون و يول، ص ١٧٣.

26 Moirand, Sophie « Responsabilité et énonciation dans la presse quotidienne : Semen [En ligne], 22 | 2006. URL : <http://semen.revues.org/2798>

٢٧ براون و يول، ص ١٧٣.

٢٨ براون و يول، ص ١٧٣.

٢٩ على أن لفظ المعطيات قد يوهم بأن الأمر يتعلق بأشياء مفروضة بحكم الواقع، ولئن كان هذا صحيحاً في حدود ما يفرضه علينا وجود موارد نصية إلكترونية متاحة وقابلة للاستغلال فإن قرارات في منتهى الأهمية تظل من مسؤولية الباحث، ومن المؤكد أن أسئلة من قبيل: ما الذي يتعين اعتماده وما الذي يُترك خارج دائرة اهتمام المحلل؟ هي قضايا جوهرية في تكوين المدونة تواجه الباحث وتنعكس بالضرورة في مسار تحليله للمعطيات وفي قيمة النتائج التي يتوصل إليها.

٣٠ لم تؤثر أزمة شرق آسيا على القطاع المالي فحسب، بل أثرت كذلك على الآفاق الاقتصادية الحقيقية، وعلى الطلب والتجارة الدولية. وكانت لها انعكاسات وتداعيات ذات بعد عالمي. فلأول مرة أدت أزمة مالية في دول الأطراف إلى حدوث انعكاسات عميقة في أسواق المال في المركز وإلى تباطؤ اقتصادي عالمي.

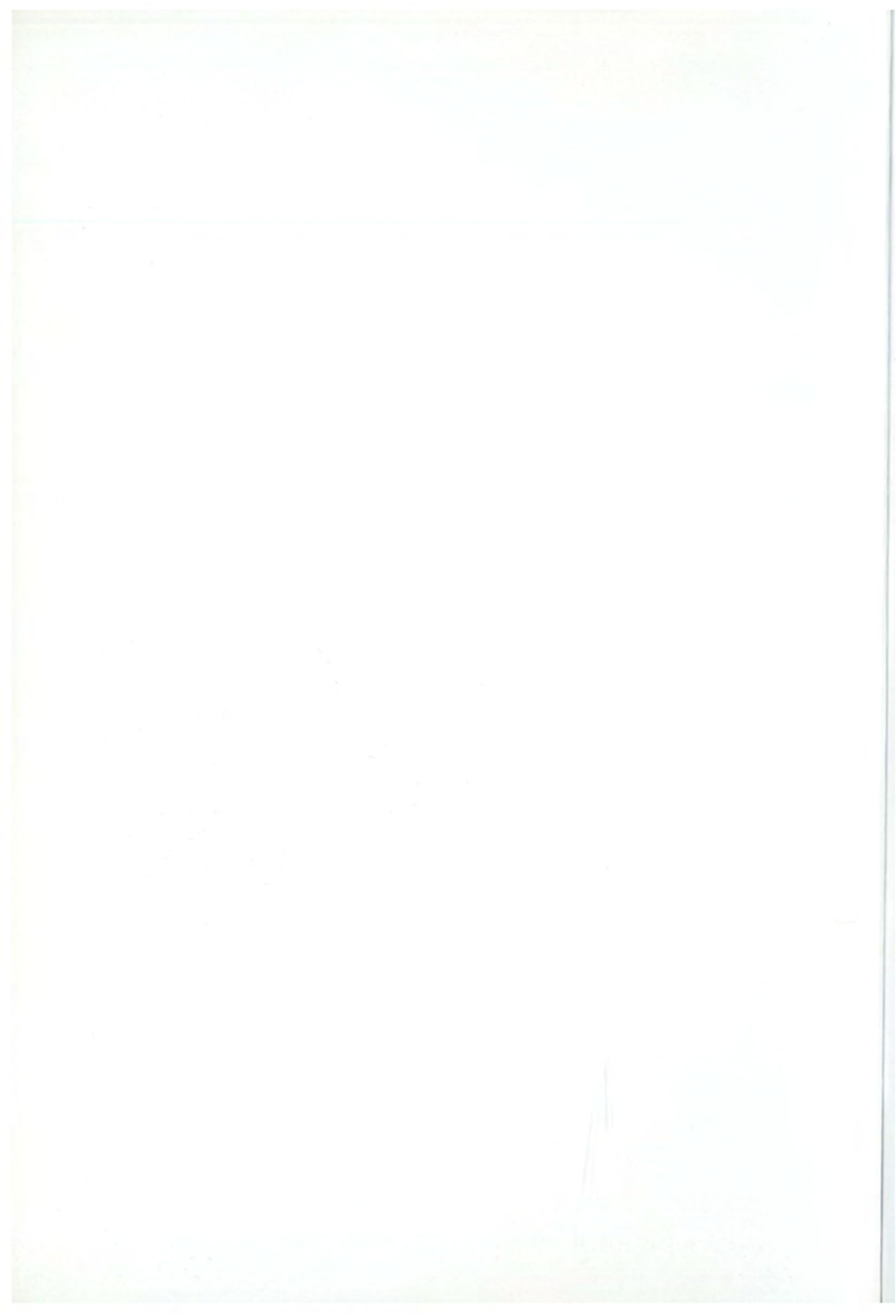
- ٢١ ليس في هذا أي مصادرة على المطلوب بحيث نطلب من الصحف أن تتحدث عن الظواهر قبل حدوثها. فالأزمة بالمعنى الاقتصادي السياسي أقدم بكثير من تاريخ ٢٠٠٨/٠٩/١٦ وكذا تداعياتها الدولية والمحلية، فهذا التاريخ لا يوافق بداية الأزمة مطلقاً بل باعتبارها حدثاً خطيباً.
- ٢٢: السوق المحلية تستجيب لتراجع الأسعار في السوق العالمية انخفاض أسعار اللحوم والدواجن والحبوب والبيض والبقول والعدس والأرز (٢٠٠٨/١٠/١٢)، وبدء انخفاض أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية بعد تراجعها في السوق العالمية: رشيد في اجتماع موسع بكبار منتجي ومستوردي السلع الغذائية الحكومة ستتخذ الإجراءات اللازمة حتى يستفيد المستهلك من انخفاض الأسعار
- ٢٣ جورج لايكوف، الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة عبد المجيد جحفة (دار توبقال الرباط ٢٠٠٩) ط٢، ص ١٢.
- ٢٤ المرجع السابق، ص ٢١.
- ٢٥ المرجع السابق، ص ٣٧.
- ٢٦ المرجع السابق، ص ٤٥.
- ٢٧ المرجع السابق، ص ٣٣.
- ٢٨ حللنا هذا الجانب في مقال مستقل بعنوان "الأزمة المالية العالمية" في عناوين الصحافة العربية، عالم الكتاب، المجلد ٣٣: العددان ٢٠١١، ٢٠١١.
- أبوزيد (فاروق)، فن الكتابة الصحفية، دار المأمون ١٩٨١.
 - أحرشاو (الغالي)، أحمد الزاهر، مفهوم التمثيل في العلوم المعرفية مجلة معرفية، عدد مزدوج ٣٠٢ ص: ٣- ١٨، الرباط، ١٩٩٩.
 - آلان (ستيوارت) ثقافة الأخبار، ترجمة هدى فؤاد، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٨.
 - براون، جيليان ب. تحليل الخطاب ترجمة منير التريكي ومحمد لطفي الزليطني، جامعة الملك سعود، ١٩٩٧.
 - دوابه (أشرف محمد) الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط ١، ٢٠٠٩.
 - شارودو (باتريك) معجم تحليل الخطاب، ترجمة المهيري وصمود، المركز الوطني للترجمة تونس ٢٠٠٨.
 - شرف (عبد العزيز)، الأساليب الفنية في التحرير الصحفي، دار قباء، القاهرة ٢٠٠٠.
 - عكاشه (محمود) خطاب السلطه الإعلامي. القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ٢٠٠٧، ط٢.
 - الغالي (ناصر)، منصور ميغري "الأزمة المالية العالمية" في عناوين الصحافة العربية عالم الكتاب، المجلد ٢٣: العددان ٢٠١١، ٢٠١١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
 - القرني (علي بن شويل)، الخطاب الإعلامي العربي، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد الأول، يناير ١٩٩٧.
 - كامل محمد (جيهان) الأزمات الاقتصادية في أسواق المال الدولية ومدى تأثيرها على سوق الأوراق المالية، القاهرة، ٢٠٠٠.

- لايكوف (جورج) الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة عبد المجيد جعفة، دار تويقال ط ٢ الرباط ٢٠٠٩.
- نورمان (فاركلوف) تحليل الخطاب التحليل النصي في البحث الاجتماعي. ترجمة طلال وهبة، المنظمة العربية للترجمة. بيروت ط ١، ٢٠٠٩.
- هدسون، د، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة نصر حامد أبو زيد، القاهرة، عالم الكتب ١٩٩٢.
- Charaudeau, Patrick « Discours journalistique et positionnements énonciatifs. Frontières et dérives », Semen, 22, Énonciation et responsabilité dans les médias, 2006, [En ligne], mis en ligne le 1 mai 2007. URL : <http://semen.revues.org/document2793.html>. Consulté le 23 novembre 2008.
- Colin B. Grant, Destabilizing Social Communication Theory, Culture & Society, Vol. 20, No. 6, 2003, PP 95-119
- Ernst-Ulrich Grosse, « Evolution et typologie des genres journalistiques », Semen, 13, Genres de la presse écrite et analyse de discours, 2001, [En ligne], mis en ligne le 30 avril 2007. URL : <http://semen.revues.org/document2615.html>. Consulté le 23 novembre 2008
- Fairclough Norman, Discourse and Text: Linguistic and Intertextual Analysis within Discourse Analysis, Discourse & Society, Vol. 3, No. 2, 1992, 193-217
- Fowler. R, linguistic Criticism, oxford university press, 1995,
- Moirand, Sophie « Responsabilité et énonciation dans la presse quotidienne : questionnements sur les observables et les catégories d'analyse », Semen [En ligne], 22 | 2006, mis en ligne le 16 mai 2007, consulté le 18 septembre 2011. URL : <http://semen.revues.org/2798>
- Schepens, Philippe « Médias et responsabilité : pour un point de vue bakhtinien », Semen, 22, Énonciation et responsabilité dans les médias, 2006, [En ligne], mis en ligne le 2 mai 2007. URL : <http://semen.revues.org/document2828.html>. Consulté le 23 novembre 2008
- Thierry Herman et Nicole Jufer, « L'éditorial, « vitrine idéologique du journal » ? », Semen, 13, Genres de la presse écrite et analyse de discours, 2001, [En ligne], mis en ligne le 21 mai 2007. URL : <http://semen.revues.org/document2610.html>. Consulté le 23 novembre 2008.
- van Dijk, Discourse Semantics and Ideology, Discourse & Society, Vol. 6, No. 2, 1995.

Discourse of the "Global financial crisis" in the Arabic Press: Staging and Representation

Abstract

This research deals with the subject of "the global financial crisis" it extracts representative models of Arabic journalistic writing in a period of five weeks, from the beginning of forming a discourse of this event. It relies on the mechanisms of quantitative and qualitative analysis to find out the ways where the Arabic journalistic discourse was produced for the elements of the crisis. It also, describes types of discourses formed, and strategies of cognition and metaphorical assimilation, in addition to the expressed or implied views about this event.





Arabian Journal of

الجمعية السعودية للإعلام والاتصال
Saudi Association for Media & Communication

Media and Communication

Refereed Periodical for Research in the Fields of Media and Communication

- **Media Role in the Development of Saudi Health Awareness on Diabetes**
- **Social Networking Bridging Social Capital in Saudi Society**
- **Jordanian Printed Media Trends Towards the Crises of General Secondary School's Results, Winter Session / 2010**
- **Information Literacy Among Communicators in the Media Sector**
- **Discourse of the "Global Financial Crisis" in the Arabic Press: Staging and Representation**